جامعة قاصدي مرباح ــ ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم:العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية, علوم التسيير, علوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالبة: غطاس حسيبة

بعنوان:

مساهمة البنوك التجارية في تمويل القطاع الصناعي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 14 /2017/05

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور/ كودية يوسف	(أستاذ بجامعة قاصدي مرباح–ورقلة–) رئيسا
الدكتور/ لعمى أحمد	(أستاذ بجامعة قاصدي مرباح–ورقلة_) مشرفا
الدكتور/ خليل خميس	(أستاذ بجامعة قاصدي مرباح–ورقلة–) مناقشا

السنة الجامعية: 2016–2017

جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم:العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية, علوم التسيير, علوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالبة: غطاس حسيبة

بعنوان:

مساهمة البنوك التجارية في تمويل القطاع الصناعي

حالة بنك الجزائر الخارجي BEA– وكالة تقرت –الفترة من (2012_2016)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :14 /2017/05

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور/ كودية يوسف	(أستاذ بجامعة قاصدي مرباح–ورقلة–) رئيسا
الدكتور/ لعمى أحمد	(أستاذ بجامعة قاصدي مرباح–ورقلة_) مشرفا
الدكتور/خليل خميس	(أستاذ بجامعة قاصدي مرباح–ورقلة–) مناقشا

السنة الجامعية: 2016–2017

إهداء

أهدي ثمرة عملي إلى من كانت سندي في السراء والضراء إلى من اجتهدت وحرصت على نشأتي وتربيتي إلى من غمرتني بحبها وعطفها وحنانها إلى من يعجز اللسان عن الثناء عليها والقلم عن وصف فضلها إلى التي الجنة تحت قدميها إلى أغلى الناس

""أمي الحبيبة""

هذه يا أمي ثمرة السنين أهديها لك وأنا رافعة الجبين

كنت لي أفضل معين فلن أنسى فضلك إلى يوم الدين

إلى من أشعل مصباح عقلي و أطفأ ظلمة جهلي وكان خير مرشد لي نحو العلم والمعرفة إلى من تكبد من أجلي مصاعب الحياة إلى من علمني أن الحياة صبر وعطاء

""أبي العزيز""

إلى من أتقاسم معهم المحبة الأسرية إخوتي : كمال, عبد المؤمن, أخواتي: رشيدة, زينب, إلهام.

إلى رفيق دربي, إلى الإنسان الذي هو بسمة أملي وسندي و إلهامي إلى خطيبي

""عبد السلام"" أنار الله دربه, وعائلته الكريمة.

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات أصدقاء الغرفة الجامعية: ليلى, كريمة, سكينة, نسرين .

إلى كل الأهل و الأقارب إلى كل صديقاتي إلى كل من جمعتني بهم المقاعد الدراسية.

إلى من علمني حرفا إلى طلاب كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح ورقلة مالية وبنوك دفعة 2016-2017 .

إلى الذين سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

شكر

الحمد لله عز وجل الذي منّا علينا بفضله و أعاننا على إتمام هذا البحث, ونسأله الهداية والتوفيق في أعمالنا المستقبلية.

ثم جزيل التقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف ""الدكتور لعمى أحمد"" على ما أحاطني به من إرشاد و نصح وتوجيهاته القيمة طيلة فترة انجاز البحث, كما لا أنسى أن أتقدم بجزيل الشكر لجميع الأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا علينا بالنصح والتوجيه.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث وتقييمه

و أتقدم بشكري إلى موظفي بنك الجزائر الخارجي BEA– وكالة تقرت– وأخص بالذكر

""بن عبد الصادق نجيب"" و""عيدي الشرقي"" .

وشكري موصول لكل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة تشجيع أو سؤال عن مصير هذا البحث.

ملخص البحث:

حاولنا من خلال دراستنا تبيان دور البنوك التجارية في تمويل قطاع الصناعة من خلال التطرق إلى مفاهيم عامة حول التمويل, وكذا قطاع الصناعة الذي يعد من القطاعات الإستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في تنمية الاقتصاد، وتخفيض معدلات البطالة وتنمية المواهب وتشغيل رؤوس الأموال, وتمويل المشاريع الاستثمارية الصناعية من أهم الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية .

وتهدف كذلك هذه الدراسة إلى توضيح الإجراءات العملية التي يتخذها بنك الجزائر الخارجي في منح القروض الاستثمارية في القطاع الصناعي.

الكلمات المفتاحية:

تمويل , قطاع صناعي, تمويل صناعي, بنوك تجارية.

Résumé :

Nous avons essayé à travers notre étude démontrent le rôle des banques commerciales dans le financement du secteur industriel en abordant les concepts généraux de la finance, ainsi que le secteur de l'industrie, qui est l'un des secteurs stratégiques et sensibles qui contribuent très efficacement au développement de l'économie, la réduction du chômage et le développement des talents et de l'exploitation de la capitale, ainsi que le financement des projets d'investissement des plus importants services industriels entreprises par les banques commerciales.

Le but de cette étude, ainsi que de préciser les mesures concrètes prises par la Banque d'Algérie externe dans l'octroi de crédits d'investissement dans le secteur industriel.

Mots clés :

Financement, Secteur industriel, Financement industriel,
Banques commerciales. _

قائمة المحتويات

الإهداء .....

الشكر .....

ملخص البحث: V

قائمة المحتويات VI

قائمة الجداول VII

قائمة الملاحق VIII

المقدمة: ..... ب

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل القطاع الصناعي

المبحث الأول:الإطار النظري للدراسة 3

المبحث الثاني:الأدبيات التطبيقية 8

الفصل الثاني: دراسة ميدانية ببنك الجزائر الخارجي – وكالة تقرت–

المبحث الأول :منهجية الدراسة و الأدوات المستخدمة 17

المبحث الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة النتائج المتوصل إليها 19

الخاتمة: 31

قائمة المراجع: 34

الملاحق..... 34

الفهرس: 52

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	هيكل تمويل المشروع(A)	23
02	توزيع تكلفة المشروع	23
03	قيمة القرض المطلوب	24
04	عدد المشاريع الممولة من طرف بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة2012-2016	27
05	عدد المشاريع المقبولة والمرفوضة في قطاع الصناعة خلال الفترة2012-2016	27

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
01	الفاتورة الشكلية للمشروع	35
02	الميزانية الافتتاحية للمشروع	37
03	الميزانيات التقديرية للقرض	38
04	جدول حسابات نتائج القرض	40
05	شهادة التأهيل للاستفادة من التمويل الثلاثي من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	41
06	الدراسة التقنية للقرض	43
07	اتفاقية منح القرض	44
08	قرار منح الامتيازات الضريبية و الإعانات المالية الخاصة بالانجاز مرحلة الإنشاء	46

مـــقـدمـــــة عامـــــــة

المقدمة:

يعرف العالم تقدما كبيرا فيما يتعلق بالمجال المالي ، بما في ذلك المؤسسات المالية والمصرفية، وتعد الهياكل المالية لأي دولة مقياسا لتقدمها أو تأخرها، نظرا لما لها من دور كبير في تنشيط الاقتصاد في جميع المجالات، فالبنوك هي الموجهة للادخار نحو الاستثمار من خلال تحفيز المستثمرين، وبالتالي زيادة الإنتاج من طرف المشاريع المنظمة.

والمشاريع الصناعية تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك باعتبارها أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية والمالية، كما تعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي يواجهها الأفراد والمؤسسات ، فالصناعة تساهم في خلق مناصب شغل جديدة ويؤدي إلى رفع مستوى المعيشة.

فقد سعت الدولة الجزائرية إلى القيام بعدة إصلاحات على الجهاز المصرفي بهدف تطويره, لتتماشى مع التغير الحاصل في الاقتصاد, بالإضافة إلى خلق أجهزة مالية كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب, الصندوق الوطني للتأمين على البطالة...التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار, وتساهم في تمويل المشاريع الصناعية.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاعة التمويل البنكي للقطاع الصناعي؟

للإحاطة بجوانب الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هو دور بنك الجزائر الخارجي كمؤسسة مصرفية في تمويل القطاع الصناعي؟
- ✓ ما هي الآليات المستعملة من طرف البنوك التجارية في تمويل قطاع الصناعة؟
- ✓ ما هي أهمية الدراسات التي يقوم أو يعتمد عليها البنك في منحه للقروض؟

الفرضيات:

- ✓ دور بنك الجزائر الخارجي هو تحقيق التنمية الاقتصادية و توفير الائتمان للقطاع الصناعي؛
- ✓ تستخدم البنوك التجارية في تمويل قطاع الصناعة أنواع مختلفة من القروض؛
- ✓ كون البنك له أهمية في تنمية الاقتصاد, لحماية نفسه من المخاطر.

أهمية البحث:

- ✓ المساهمة الكبيرة لهذا القطاع في تحقيق التنمية؛
- ✓ أهمية التمويل المصرفي للقطاع الصناعي؛
- ✓ تقييم دور البنوك في تمويل وتنمية القطاع الصناعي.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى مايلي:

- ✓ تعزيز دور المصارف و المؤسسات التي تعمل في تمويل القطاع الصناعي؛
- ✓ محاولة إبراز دور التمويل المصرفي للقطاع الصناعي؛
- ✓ محاولة معرفة الطرق المتبعة من طرف بنك الجزائر الخارجي في منح القروض للقطاع الصناعي.

أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية لقدرته على تحقيق التنمية؛
- ✓ أهمية الموضوع في الوقت الحالي؛
- ✓ إزالة الغموض عن كيفية تمويل الجهاز المصرفي للقطاع الصناعي.

منهج البحث:

من أجل دراسة الإشكالية و الإجابة عن الأسئلة المطروحة نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة و إبراز المفاهيم المتعلقة بالموضوع , والاعتماد على منهج دراسة الحالة الذي تمت به دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي لوكالة تقرت , معتمدين على المقابلة التي تم إجراؤها مع موظفي البنك , و كذلك تحليل الوثائق و المستندات المتحصل عليها من البنك .

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة في جانبها النظري على دراسة التمويل المصرفي للقطاع الصناعي , أما بالنسبة للجزء التطبيقي تتحدد الدراسة من حيث المجال الزمني لسنة 2012-2016 , و المجال المكاني يتمثل في بنك الجزائر الخارجي BEA -وكالة تقرت- .

هيكل البحث:

للإحاطة بمضمون الموضوع جاء البحث متضمنا مقدمة وفصلين وخاتمة .

الفصل الأول :الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل القطاع الصناعي تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول كان بعنوان الإطار النظري للدراسة والذي يتضمن القطاع الصناعي من خلال مفهومه وخصائصه وأهميته إضافة إلى مفاهيم عامة حول التمويل, مفهومه وخصائصه وأهميته, بالإضافة كذلك إلى أنواعه ومصادره, أما المبحث الثاني والذي كان بعنوان الأدبيات التطبيقية فتناولنا فيه الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية.

الفصل الثاني:فكان بعنوان الدراسة الميدانية ببنك الجزائر الخارجي –وكالة تقرت– وتم تقسيمه إلى مبحثين, المبحث الأول لعرض منهجية الدراسة, أما المبحث الثاني فقد خصص لتحليل وتفسير ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

وسنختم هذا البحث بخاتمة نستعرض فيها أهم النتائج والتوصيات.

الفصل الأول:الأدبيات النظرية و التطبيقية لتمويل القطاع الصناعي

تمهيد:

إن تطور الأنشطة الصناعية والتجارية , وكل الميادين والمجالات التي اتسم بها الاقتصاد الحديث أدى إلى ضرورة توفير الهياكل المصرفية التي تساعد على تسيير ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وتطورها وهذا من خلال التمويلات المصرفية.

وفي هذا المجال أصبحت الصناعة مفهوم متداول الاستعمال بشكل واسع ونظرا لأهميته أصبحت الحكومات تهتم بتطور الصناعة وهذا الاهتمام يفسر قدرة الصناعة على رفع مستويات الإنتاج وتشجيع الابتكار عن طريق مؤسسات جديدة لتوفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى الأدبيات النظرية و التطبيقية للتمويل المصرفي للقطاع الصناعي فكان تقسيم الفصل كالتالي:

-المبحث الأول:الإطار النظري للدراسة

-المبحث الثاني:الأدبيات التطبيقية-الدراسات السابقة للموضوع-

المبحث الأول:الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول:مفاهيم عامة حول التمويل

الفرع الأول:مفهوم التمويل, خصائصه و أهميته

1-مفهوم التمويل:

هناك العديد من التعاريف للتمويل تتباين من تعريف لآخر:

-" التمويل هو توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات و تكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج و الاستهلاك"؛[1]

- التمويل يعني التغطية المالية لأي مشروع أو عملية اقتصادية؛[2]

-" يعرف التمويل على أنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة".[3]

ونستخلص من هذه التعاريف بأن التمويل هو توفير الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة في الوقت المناسب.

2-خصائص التمويل:

إن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من مصادر مختلفة لها عدة خصائص من بينها ما يلي :

1-**الاستحقاق** :ويعني أن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها فيه؛

2-الحق على الدخل :ويقصد به أن مصادر التمويل لها الأولوية في الحصول على فوائد أموالها قبل أي توزيع لأرباح المؤسسة ؛

3-الحق على الموجودات :إذا عجزت المؤسسة عن تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة، تلجأ إلى استخدام الموجودات الثابتة، وهنا يكون الحق الأول لمصادر التمويل بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل التسليم أي التزامات أخرى.

3-أهمية التمويل:

---

[1] - هيثم صاحب عجام, علي محمد سعود, **التمويل الدولي**, دار الكندي للنشر والتوزيع, الأردن, 2002, ص 23.

[2] - فاطمة الحاج قويدر ,**التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية :دراسة حالة شركة Cap-Ti للخدمات الاستشارية خلال الفترة 2009-2012**, مذكرة ماستر , تخصص مالية مؤسسة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي مرباح- ورقلة, 2012, ص40.

[3] - طارق الحاج, **مبادئ التمويل**, دار الصفاء للنشر و التوزيع, الأردن, 2002, ص 07.

للتمويل أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي:

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها[1]؛
- يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني ؛
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات؛
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي؛
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية (ويقصد بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها).[2]

الفرع الثاني:أنواع التمويل و مصادره

1-أنواع التمويل:

1- تصنيف التمويل حسب الغرض :ويظهر من خلال هذا التصنيف التمويل الموجه للاستغلال، والتمويل الموجه للاستثمار ونلاحظه في ما يلي:

أ -**تمويل الاستغلال** :هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج، ومن أمثلتها التخزين،الإنتاج، التوزيع..، ونظرا لطبيعتها المتكررة والقصيرة زمنيا، فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة، وقد كان ذلك من بين العوامل التي دفعت البنوك إلى تطوير طرق عديدة وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات كنفقات لدفع أجور العمال ؛

ب – تمويل الاستثمار :يتمثل في تلك الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عليها خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات وما إلى ذلك من العمليات التي تترتب عنها[3].

2-تصنيف التمويل حسب المدة :تعتمد المؤسسة بشكل كبير على هذا الصنف من التمويل حيث ينقسم بدوره إلى ثلاث أقسام :تمويل قصير الأجل، متوسط الأجل، وطويل الأجل

أ-تمويل قصير الأجل: يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال أو شراء بعض الاحتياجات مثل المستلزمات وغيرها من المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية ؛

---

[1]-هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000 ،ص ص 77- 78.

[2] – بن قيراط عبد العزيز ، و آخرون ، **تمويل المشاريع الاستثمارية**، مذكرة ماستر, جامعة العقيد الحاج لخضر – باتنة, 2009, ص03.

[3] – معوش إيمان, بورحلة نسيمة, **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام**, مذكرة ماستر, تخصص اقتصاديات المالية والبنوك, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة آكلي محند, البويرة, 2015, ص ص 65-66.

ب–تمويل متوسط الأجل: ينشأ هذا التمويل عن تلك العمليات التي تتطلب استعمال للأموال لفترة تتراوح بين سنتين وخمسة سنوات قبل استردادها كشراء آلات ومعدات ؛

ج–تمويل طويل الأجل : ينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لإجراء تحسينات ذات صبغة الاستثمار كاستصلاح الأراضي وبناء أو إنشاء مؤسسات صناعية وغيرها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الوحدة المستثمرة في المدى البعيد والتي تزيد فترة احتياجاتها التمويلية عن خمس سنوات فما فوق .[1]

2–مصادر التمويل:

يمكن لنا أن نقسم مصادر التمويل إلى:

1–مصادر داخلية (ذاتية):

عن طريق المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، أي الاعتماد في تمويل الاحتياجات على القدرات المالية الذاتية دون اللجوء إلى مصادر أخرى؛

2–مصادر خارجية:

وتكون باستخدام المدخرات المتاحة في السوق المالية مثل الاقتراض البنكي, السندات... لمواجهة احتياجات التمويل.[2]

المطلب الثاني:المفاهيم الأساسية للقطاع الصناعي

الفرع الأول: مفهوم الصناعة

–تعرف الصناعة بأنها عملية تحويل المادة الخام من صورتها الأصلية إلى صورة جديدة على هيئة منتجات نحتاج إليها في حياتنا اليومية، مثل أنواع الأغذية المختلفة والملابس، أو أدوات وأجهزة ضرورية لتوفير سبل الحياة المريحة الهانئة للإنسان؛[3]

–كما تعرف الصناعة بأنها تلك العمليات التي يقوم بها الإنسان لإنتاج مواد جديدة لتحقيق متطلبات الإنسان؛ [4]

[1] – أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية** ، دار العلوم لنشر و التوزيع, , 2008, ص ص 27– 28.

[2] – معوش إيمان, بورحلة نسيمة, "مرجع سبق ذكره", ص 68.

[3]– حسن أحمد شحاتة، **التلوث البيئي ومخاطر الطاقة**، ط2 ، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2003 ، ص133 .

[4] –بالي حمزة, **إدارة الأخطار الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة تشخيص لواقع التأمين في الجزائر–دراسة حالة مركب تمييع الغاز بسكيكدة**, أطروحة دكتوراه, تخصص تسيير المنظمات, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة أمحمد بوقرة–بومرداس, 2015, ص12.

-تحويل مواد عضوية أو غير عضوية بعمليات ميكانيكية أو كيميائية إلى منتجات أخرى سواء أنتجت يدويا أو بآلات ميكانيكية تحركها الطاقة، سواء كان إنتاجها في مصنع أو في ورشة.[1]

ونستخلص من هذه التعاريف بأن الصناعة هي مجموعة من المنشآت تقدم منتجات أو خدمات تؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية للعون الاقتصادي (سواء كان شخص طبيعي أو معنوي).

الفرع الثاني:خصائص القطاع الصناعي وأهميته

1-خصائص القطاع الصناعي:

قطاع الصناعة قطاع ديناميكي سريع التطور وهو القطاع الرئيسي المستهلك لعدد كبير من المواد الأولية، وتعتبر الصناعة من الدعامات الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وهذا من خلال خلق فرص عمل جديدة وتنويع مصادر الدخل وزيادة الدخل القومي, وتتميز الصناعة عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية في أنها :

- أوسع الحرف انتشارا، حيث توجد في كل مكان ولو بصورة مختلفة؛
- مكملة لبعض الحرف الأخرى، فهي مكملة للإنتاج الزراعي مثل طحن الحبوب؛
- مكملة لصيد الأسماك مثل تعليب الأسماك ؛
- تعد وسيلة لارتفاع مستوى المعيشة وتشغيل العمال؛
- تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة بخلاف الأنشطة الأخرى؛
- تعد الصناعة الأساس لنمو وتطور الحضارة البشرية؛

2-أهمية القطاع الصناعي:

يحتل قطاع الصناعة أهمية متزايدة في اقتصاديات الدول وفي دفع التنمية خاصة في الدول النامية .

1- يساهم نمو قطاع الصناعة في علاج مشكلات البطالة حيث أن نمو قطاع الصناعة يمكن أن يوفر فرص للعمالة حيث أن غالبية الدول النامية تعاني من مشكلة البطالة ؛
2- يساهم قطاع الصناعة في توفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير للخارج؛
3- يساهم نمو قطاع الصناعة في رفع مستوى الإنتاجية وذلك لأن قطاع الصناعة من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة وهذا يساهم في رفع الإنتاجية؛

[1] – هبري نصيرة، **التطور الصناعي في الجزائر وآثاره السلبية على البيئة**، رسالة ماجستير غير منشورة – كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003 ، ص 03.

4- إن نمو قطاع الصناعة يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي لأن نمو قطاع الصناعة يساعد على رفع النمو في القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة وقطاع الخدمات لأن هناك علاقات ترابط بين قطاع الصناعة والقطاعات الأخرى فقطاع الصناعة يمد قطاع الزراعة بكثير من مستلزمات الإنتاج مثل الآلات الزراعية؛

5- تساهم تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات في الدول النامية وبالتالي ترتفع نسبة إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وبالتالي يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية لأن الاعتماد على تصديرها فقط يعرض الدول النامية لحدوث التقلبات الاقتصادية فيها بسبب تقلب الطلب الخارجي على المواد الأولية حيث تتعرض الدول الصناعية للموجات من الكساد الاقتصادي أحياناً والرواج الاقتصادي أحياناً أخرى وهذا ينعكس على تقلب طلبها على المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية وهذا يعرض الدول النامية لتقلب حصيلة الصادرات والدخل القومي فيها.[1]

الفرع الثالث : ماهية وأهداف التنمية الاقتصادية

1-تعريف التنمية الاقتصادية:

- تعرف عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة بأنها عملية النمو المعجل, والذي يتمثل في التركيز على التصنيع وسيادة الإنتاج السلعي, وتكوين السوق الداخلية والوطنية[2]؛
- إن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية إرادية تهدف لزيادة الدخل الوطني الحقيقي العام الفردي, ولفترة زمنية طويلة أي (عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة, وكذلك الدخل الفردي المتوسط خلال فترة زمنية معينة)[3].

2-أهداف التنمية الاقتصادية:

- ✓ **زيادة الدخل القومي**: تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، بل من أهم الأهداف على الإطلاق، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية, إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها, ولا سبيل للقضاء على الفقر, وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي, والمقصود هنا بالدخل القومي هو الدخل الحقيقي لا النقدي, المتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة؛
- ✓ **رفع مستوى المعيشة :**يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات[4]؛

---

[1] – بالي حمزة,"مرجع سبق ذكره", ص13.

[2] – فؤاد مرسي، **المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية**، مطبعة الأديب بغداد, 1977 ، ص70.

[3] – كمال بكري، **التنمية الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية,1984، ص71.

[4]– محمد عبد العزيز عجمية, صبحي تادريس قريصة, **مذكرات في التنمية والتخطيط**, الدار الجامعية للنشر والتوزيع, الإسكندرية, 1986, ص64.

المبحث الثاني:الأدبيات التطبيقية

المطلب الأول:الدراسات السابقة للموضوع

الفرع الأول:الدراسات التطبيقية

1-محمد زوزي, " تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر" دراسة حالة ولاية غرداية, أطروحة دكتوراه, تخصص اقتصاد التنمية, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي مرباح– ورقلة, 2010.

- تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول: هل استطاع القطاع الخاص الصناعي في الجزائر أن يساهم في عملية التنمية الاقتصادية ، وأن يكون داعما للقطاع العام ومكملا له، وفق ما خطط له من طرف صانعي القرار في الجزائر في كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الجزائر وفي العالم ؟
- تهدف هذه الدراسة إلى مايلي:

1- إبراز أثر قوانين الاستثمار التي سنها المشرع الجزائري منذ الاستقلال ، على الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني؛

2- إبراز الصعوبات التي عرقلت المساهمة الفعلية و الفعالة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالجزائر عموما، والقطاع الصناعي على وجه الخصوص؛

3- إبراز تجربة القطاع الصناعي الخاص بولاية غرداية ، ومساهمتها في التنمية المحلية ، والمشاكل التي تواجهها، والتي تحد من إمكانيات توسعها.

نتائج الدراسة:

1- إن القطاع الصناعي الخاص في الجزائر يعد بعيدا عن الدور الحقيقي المنوط له في عملية التنمية، بسبب عدم ارتياحه للقيادة السياسية، ويرجع هذا إلى التعقيدات الإدارية التي تصاحب إنشاء المشاريع الاستثمارية الخاصة، بالإضافة للكم الهائل من القوانين والتشريعات الغامضة حتى على الجهات المختصة الموجهة لها، مما يضع المستثمرين الخواص تحت رحمة الإدارة وأخطاء التطبيق؛

2- إن القطاع الخاص الصناعي لا يزال يركز استثماراته في قطاع الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع أو في القطاعات ذات الربحية السريعة، ولا يعمل ضمن إستراتيجية وطنية شاملة.

2-حسام أحمد أبووطفة, "استخدام عملية التحليل الهرمي في تحديد أولويات القطاع الصناعي في فلسطين من أجل تحقيق التنمية المستدامة", مذكرة ماجستير, تخصص اقتصاد التنمية, كلية التجارة, الجامعة الإسلامية – غزة, 2014.

- تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول: ما هي أولويات القطاع الصناعي في فلسطين من أجل تحقيق التنمية المستدامة؟
- تهدف الدراسة إلى مايلي:

1- دراسة وتحليل القطاع الصناعي في فلسطين, والتعرف على مدى مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين؛

2- وضع معايير يمكن من خلالها اختيار الصناعات الأنسب للقطاع الصناعي في فلسطين؛
3- تحديد أولويات القطاع الصناعي في فلسطين من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛
4- إلقاء الضوء على جوانب مهمة من القطاع الصناعي, والتعرف على المشاكل والعراقيل التي يعاني منها وآفاق تنميته.

نتائج الدراسة:

1- ضعف قدرة القطاع الصناعي في فلسطين على إحداث التنمية المرجوة منه, نتيجة المشاكل والمعوقات التي أدت إلى إضعاف مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني وفي الناتج المحلي الإجمالي؛
2- إمكانية تحقيق التنمية المستدامة ليست مستحيلة رغم كل الظروف الصعبة ولكن تحتاج منا لبذل جهد أكبر من أجل تحقيقها؛
3- الاحتلال الإسرائيلي سبب رئيسي في ضعف القطاع الصناعي, كما أن هناك تقصير واضح من السلطات والجهات المختصة في فلسطين تجاه هذا القطاع المهم.

3-محمد جمال محمد نوفل,"العوامل المؤثرة على إنتاجية الصناعات الصغيرة في فلسطين" دراسة تطبيقية على الصناعات المعدنية في قطاع غزة, مذكرة ماجستير, تخصص إدارة أعمال, كلية التجارة, فلسطين, 2006.

- تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول: ما هو واقع قطاع الصناعات الصغيرة في فلسطين والصناعات المعدنية في قطاع غزة؟
- تهدف الدراسة إلى مايلي:
  1- التعرف على واقع الصناعات الصغيرة في فلسطين والصناعات المعدنية في قطاع غزة؛
  2- التعرف على مدى أهمية الصناعات الصغيرة والمعدنية في الناتج المحلي والدخل القومي؛
  3- معرفة دور البنوك التجارية في تمويل القطاعات الصناعية الصغيرة والمعدنية منها.

نتائج الدراسة:

القطاع الصناعي الفلسطيني يعاني من الكثير من المشاكل والمعوقات التي يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني بكافة قطاعاته, والتي لعبت دوراً هاماً في مساهمته بالاقتصاد الفلسطيني والناتج المحلي الإجمالي, ومن أهم هذه المعوقات التي تعرقل نشاط الاقتصاد الفلسطيني هي إجراءات ومعاملات العدو الصهيوني المبرمجة لتدمير الاقتصاد الفلسطيني, من حصار شامل وإغلاق للحدود والمعابر.

4- بن لعمودي جليلة, "إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة2003-2010" دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي "SPL " بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت, مذكرة ماجستير, تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي مرباح-ورقلة, 2012.

- تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول: هل إستراتيجية تنمية وتطوير قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر أخذت في اعتبارها خصوصية القطاع؟ وهل تنظيم المقاولين الحرفيين وفق أنظمة للإنتاج المحلية(**SPL**) استطاع أن يحقّق الأهداف الموضوعة في إطار هذه الإستراتيجية؟
- هدف هذه الدراسة إلى مايلي:

1- محاولة إبراز السمات الأساسية التي تميز قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر؛

2- تسليط الضوء على سياسة الجزائر المنتهجة للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية والحرف وكذا الإستراتيجية الموضوعة لتنميته في ظل التحولات الاقتصادية والتحديات التي تفرضها العولمة؛

3- استعراض فصول التطور التاريخي للقطاع منذ الاستقلال, والوقوف على أهم المحطات التي مر بها وكذلك الانجازات التي حققها.

نتائج الدراسة:

1- يرجع تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالدول التي قمنا بعرضها إلى الأهمية التي توليها هاته الأخيرة لهذا القطاع, حيث أصبح الاعتماد على قطاع الصناعة التقليدية في دفع عجلة التنمية لمختلف الدول محوراً أساسياً وفعالاً؛

2- أحرزت الإستراتيجية المعدة لتحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر نتائج مشجعة نسبيا, كانت محصلة للجهود والإصلاحات المبذولة من طرف الدولة؛

3- على الرغم من النتائج المثمرة المحققة في إطار الإستراتيجية الموضوعة, غير أن القطاع لم يتمكن من تجسيد كافة أهدافه المسطرة ضمن الإستراتيجية.

الفرع الثاني: الدراسات النظرية

1-ياسر عبد طه الشرفا, 2013, "أهمية دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع و الاستصناع الموازي" دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين, مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات, العدد الخامس.

- تتمحور إشكالية الدراسة حول: ما أهمية دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع و الاستصناع الموازي؟

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على أهمية دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع و الاستصناع الموازي؛

- بناء منظور عملي متكامل لدور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع و الاستصناع الموازي؛
- بناء منظور عملي متكامل لآلية إنماء قطاع الصناعة عن طريق الاستصناع و الاستصناع الموازي.

نتائج الدراسة:

- الاستصناع و الاستصناع الموازي هو عقد من عقود التمويل الإسلامي بمقتضاه يتم صنع السلع وفقا للطلب بمواد من عند الصانع، بأوصاف معينة، وبثمن محدد يدفع حالاً أو مؤجلاً أو على أقساط, ويمكن استخدامه في الأعمال المصرفية الإسلامية، ويمكن عن طريقه المساهمة بشكل فاعل في إنماء قطاع الصناعة؛
- أول صور استخدام لعقد الإستصناع كانت استخدام المصارف الإسلامية لما يعرف الإستصناع الموازي، وقد جاء هذا الابتكار ليفي هذا العقد بمتطلبات العمل المصرفي، و الإستصناع الموازي هو الذي يتم بين المؤسسة المالية في عقد الإستصناع(الأصلي)الأول بصفة كونها بائعا ، وبين صانع آخر يتولى صنع الشيء بمواصفات مشابهة للمصنوع المتفق عليه في العقد الأول، بصفة كون المؤسسة المالية مستصنعا من الباطن، ويتولى صنع الشيء بمقتضى الإستصناع الموازي؛
- دور البنوك الإسلامية ما يزال محدودا للغاية إلى الآن في هذا المجال, لهذا لا بد على المصارف الإسلامية أن تتوسع في هذه الصيغة التمويلية من خلال زيادة آجال الدفع وزيادة عدد أقساط الدفع للتسهيل على المتعاملين في هذه الصيغة.

2-عروب رتيبة, بوسبعين تسعديت, مداخلة بعنوان:"أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر حقائق وآفاق..."، ملتقى وطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية...أم قطيعة, جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم, يومي 23و24 أفريل 2012.

- تتمحور إشكالية الدراسة حول: ما جدوى تثمين الموارد الطبيعة وتأهيل الموارد البشرية في إرساء معالم إستراتجية صناعية صلبة؟ وما مدى تأثير ذلك على مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

نتائج الدراسة:

- إن حجم الموارد التي وجهت إلى القطاع الصناعي خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، لم تحقق معدلات نمو تفوق معدلات نمو القطاعات الأخرى، و هذا راجع إلى سوء التأطير والتنظيم الذي يتحمل مسؤوليته بالدرجة الأولى العنصر البشري؛
- الإستراتجية الجديدة للقطاع الصناعي المتبناة من طرف الدولة الجزائرية تضعها أمام رهانات حقيقة، فالمشكلة ليست في صياغة السياسات بقدر ما هي مشكلة تطبيق للقرارات الناتجة عنها.

3-عية عبد الرحمان, بلقيوس عبد القادر, مداخلة بعنوان:" تقييم مدى نجاعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الاندماج في نظام اقتصاد السوق"، ملتقى وطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية...أم قطيعة, جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم, يومي 23و24 أفريل 2012.

- تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول: هل ساهم تبني المشاريع المستمدة من آليات اقتصاد السوق في النهوض بقطاع الصناعة الجزائري؟

نتائج الدراسة:

لقد فشلت مشاريع النهوض بقطاع الصناعة الجزائري التي تم تطبيقها خلال فترة 1999-2000 في تحقيق معظم أهدافها، وذلك بالرغم من بعض النتائج الايجابية، ودليل ذلك تسجيل أغلب فروع القطاع الصناعي معدلات نمو سالبة، وكذا استمرار الجزائر في استيراد اغلب منتجاتها من الخارج خاصة في ظل تعاظم مداخيل العملة الصعبة.

4-سمير بوختالة, محمد زرقون,2015," دور قطاع صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر"دراسة اقتصادية تحليلية, المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي مرباح – ورقلة, العدد02.

- تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول: هل استطاع قطاع الحديد والصلب في الجزائر أن يلعب الدور المنوط به في التنمية الاقتصادية وهذا باعتباره قطاعًا استراتيجيًا في الاقتصاد الوطني؟
- **نتائج الدراسة:**

-قدرة قطاع الحديد والصلب على إحداث التنمية الاقتصادية وقدرته على دفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو التقدم من خلال النتائج التي حققها هذا القطاع وهذا حسب مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تبين مساهمة القطاع في مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني ومختلف المتغيرات الاقتصادية؛

-هذا القطاع لم يحظى بنصيب كبير من الاستثمارات عبر مختلف البرامج التنموية للاقتصاد الوطني

رغم أهمية هذا القطاع الذي يلعب دورا أساسيا في الاقتصاد لدخول منتجاته في مختلف الفروع الصناعية الأخرى .

المطلب الثاني:المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

أوجه التشابه:

1- تطرقت الدراسات السابقة والدراسات الحالية إلى أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني؛
2- محاولة إيجاد حلول للنهوض بالقطاع الصناعي ونشر التوعية بأهمية القطاع الصناعي.

أوجه الاختلاف:

1- عنصر الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة هو من خلال مكان إجراء التربص وكذا فترة الدراسة؛

2- تمثل لب الدراسة الحالية في التطرق إلى دور القطاع المصرفي في تمويل القطاع الصناعي, أما الدراسات السابقة فتطرقت إلى التنمية الصناعية بصفة عامة.

خلاصة الفصل:

يعد القطاع الصناعي من القطاعات الإستراتيجية والحساسة التي تساهم بفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية, وذلك لمساهمته في تلبية حاجيات المستهلك, كذلك يشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة, ومن ثمة يعمل على تحقيق الرفاهية.

الفصل الثاني:دراسة ميدانية ببنك الجزائر الخارجي-وكالة تقرت-

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث و المتمثلة في الفصل السابق سنقوم عقب هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع و ذلك بإجراء دراسة ميدانية على بنك الجزائر الخارجي – وكالة تقرت– محاولة إبراز الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا.

إن بحثنا المتعلق بتمويل البنوك التجارية للقطاع الصناعي يتطلب تحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية مثله مثل أي بحث علمي, طالما يعتبر الأساس بتنظيم الأفكار والمعلومات من أجل البحث عن الحقائق و الوصول إلى النتائج كما أنه يسمح بدراسة الموضوع بطريقة سهلة.

لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول :منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة

المبحث الثاني :تحليل وتفسير ومناقشة النتائج المتوصل إليها

المبحث الأول :منهجية الدراسة و الأدوات المستخدمة

قبل التطرق إلى الطريقة والأدوات المستخدمة سنقوم بتقديم لمحة بسيطة عن بنك الجزائر الخارجي.

المطلب الأول :تقديم بنك الجزائر الخارجي

الفرع الأول: نشأة و تعريف بنك الجزائر الخارجي –BEA-

أنشأ بنك الجزائر الخارجي في 1 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري, وقد مر بعدة مراحل خلال تطوره, فلعب دور التسهيل (تقديم القروض), التنمية في مجال التخطيط الوطني و العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الأخرى, وتمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات البنكية بين المؤسسات الصناعية الكبرى و المؤسسات الأجنبية, وخلال الثمانينات و بفضل تطبيق القانون 02/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي يتعلق باستقلالية المؤسسة, عرف بنك الجزائر الخارجي تغيرات جديدة, وهو يعتبر من البنوك الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن مرسوم 61/88.

وهو مؤسسة حكومية تم إنشاؤها في فترة الاستقلال بعد تأميم البنوك الأجنبية بموجب المرسوم رقم 67/ 204 الصادر في01 أكتوبر 1967, ويعتبر بنك ودائع مملوكة للدولة ويخضع للقانون التجاري, مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة, كانت مهمته عند إنشائه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة اختصاصات كمنح الاعتمادات عن الاستيرادات وإعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم ومن أهم خصائصه: تمويل الاستثمارات على المستوى الخارجي والمحلي, منح أنواع مختلفة من القروض (القروض الاستثمارية, الاستهلاكية, قروض تشغيل الشباب, اعتمادات مستندية) ويقوم كذلك بتسهيل العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم.

أما بالنسبة لوكالة تقرت: نشأ بنك الجزائر الخارجي – وكالة تقرت – في15 جانفي 1986 وكان مقرها آنذاك في حي باعلوش بحيث تم نقل مقرها إلى ساحة هواري بومدين في يوم الاثنين 23 شعبان 1421 هجري الموافق لـ 20 نوفمبر 2000 , وكان ذلك على يد السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة, بهدف توسيع نشاط البنك و خدمة زبائنها, حيث أنها تابعة للمديرية الجهوية لمدينة ورقلة.

الفرع الثاني: مهام بنك الجزائر الخارجي – وكالة تقرت-

تتمثل مهام الوكالة فيما يلي:

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص؛
- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض بضمانات أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة؛

- توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها؛
- يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب الخصم, شراء الأوراق التجارية؛
- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى؛
- التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية, استقبال وديعة مبالغ السندات وأموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة, الشيك, السند لأمر؛
- اكتساب أموال من العمليات المنقولة التي تخص نشاط الوكالة أو المتعاملين؛
- العمل لصالحه أو صالح زبائنه بصفة مباشرة أو غير مباشرة, والقيام بالعمليات التي تدخل ضمن أهدافه بالجزائر والخارج بأي شكل من الأشكال.

المطلب الثاني: طريقة الدراسة

يتضمن هذا المطلب المنهج المتبع في الدراسة و كيفية اختيار مجتمع الدراسة والعينة المدروسة.

الفرع الأول:المنهج المتبع ومصادر المعلومات

1– المنهجية المتبعة:

من أجل الوصول إلى هدف الموضوع و الإجابة عن مختلف الأسئلة السابق طرحها سيتم الاعتماد على منهجين الأول المنهج الوصفي التحليلي لعملية تمويل القطاع الصناعي لتوضيح سياسة التوصيل الفعال في الموضوع أما الثاني المنهج التجريبي حيث يتم الاعتماد في الدراسة الميدانية على دراسة حالة وكالة بنك الجزائر الخارجي بتقرت كأداة فعالة لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات البحث. ومن أجل ربط وإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وتوضيح كيفية مساهمة البنوك التجارية في تمويل القطاع الصناعي لزيادة رصيد المعرفة عن الموضوع.

2– مصادر معلومات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيين من المعلومات:

–مصادر أولية: من أجل معالجة الجانب التطبيقي للموضوع تم اللجوء إلى وكالة بنك الجزائر الخارجي بتقرت، بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة تدعم موضوع الدراسة؛

–مصادر ثانوية: تم معالجة الجانب النظري للموضوع من خلال البيانات الثانوية وذلك بالاعتماد على عدة مراجع متاحة باللغة العربية والأجنبية والمتمثلة في الكتب،الرسائل الجامعية، المداخلات، المقالات، المجلات، بغية إثراء الموضوع وإضفاء مصداقية.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع وعينة الدراسة فيما يلي:

1– مجتمع الدراسة:

إن مجتمع الدراسة يعتبر الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات الميدانية والتطبيقية الهادفة وهذا من خلال عملية جمع المعلومات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة. وكما رأينا من قبل فإن البحث يناقش مساهمة البنوك التجارية في تمويل القطاع الصناعي, إذا أن مجتمع الدراسة الميداني يتمثل في البنوك التجارية الجزائرية، وقد تم اختيار هذا المجتمع لتطابقه مع إشكالية الدراسة التي حددت البنوك التجارية الجزائرية كمجتمع لها وكذلك لتوافر معلومات عليها.

2– عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في بنك واحد وهو بنك الجزائر الخارجي –وكالة تقرت–.

المطلب الثالث:الأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل معالجة موضوع الدراسة الميدانية تم الاعتماد على المقابلة الشخصية حيث تفيد المقابلة الشخصية في التأكد من الحقائق الخاصة عن طريق الأسئلة والتحاور مع موظفي بنك الجزائر الخارجي عن كيفية تمويل القطاع الصناعي, كما تتيح لنا هذه الأداة فرصا أكبر لطرح أسئلة ترتبط بالإشكالية المطروحة من أجل فك الاستفسار حولها ومناقشتها وتسمح بمعرفة الواقع الميداني عن القطاع الصناعي.

المبحث الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة النتائج المتوصل إليها

سوف نتناول في هذا المبحث تحليل مفصل حول موضوع الدراسة من الجانب الميداني والتطبيقي، حيث سنوضح في مطلبه الأول عرض نتائج الدراسة، أما في مطلبه الثاني فسنتطرق إلى مناقشة وتحليل النتائج التي توصلنا لها في المطلب الأول.

المطلب الأول:دور بنك الجزائر الخارجي BEA –وكالة تقرت- في التمويل في ظل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

الفرع الأول:تعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

سنقوم بالتعريف بالوكالة و شروط الاستفادة من الإعانات والمزايا الممنوحة من طرف الوكالة.

أولا : تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تعرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على أنها هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع و الخدمات، وقد أنشأت سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي 96/296 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 288/03 المؤرخ في 06 سبتمبر2003, هذه الوكالة تقوم بدعم الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية سواء بصورة فردية أو جماعية وقد وضعت هذه الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل و متابعة نشاطاتها.

ثانيا: مهامها:

تتمثل مهام الوكالة في:

- تدعم و تقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تسير وفقا للتشريع و التنظيم تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛

ثالثا: شروط الاستفادة من الإعانات والمزايا الممنوحة من طرف الوكالة ومراحل دراسة المشاريع فيها

1– شروط الاستفادة من الإعانات :يستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب صاحب

المشروع الذي يستوفي الشروط التالية:

- ✓ أن يتراوح عمر الشاب بين 19 و 35 سنة؛
- ✓ أن يكون ذو تأهيل مهني أو شهادات معترف بها ولها علاقة بالمشروع؛
- ✓ أن يكون دون عمل؛
- ✓ تدرس طلبات التمويل البنكية المحتمل إقامتها، زيادة على مساهمة الشاب صاحب المشروع في رأس المال وعلى الإعانة التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لضمان إنجاز الاستثمارات في كل الأحوال عن طريق النظام البنكي وفق القواعد والمقاييس الخاصة بمنح القروض؛
- ✓ أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق الحد الأدنى المحدد والذي يكون كالتالي:

❖ **التمويل الثلاثي:**

المستوى الأول:1% من المبلغ الإجمالي للاستثمار إذا كان هذا الاستثمار يقل عن مليوني (02) دينار جزائري أو يساويها, في حين تساهم الوكالة بنسبة 29%, أما البنك فتكون نسبة مساهمته تبلغ 70% من مبلغ الاستثمار؛

المستوى الثاني:2% من المبلغ الإجمالي للاستثمار إذا كان هذا الاستثمار يفوق مليوني (02) دينار جزائري, ويقل عن عشرة (10) ملايين دينار جزائري أو يساويها, في حين تساهم الوكالة بنسبة 28%, أما البنك فيساهم بنسبة 70%.

2– المزايا الممنوحة من طرف الوكالة:

هناك عدة مزايا يستفيد منها الشاب المستثمر في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منها:

- ✓ الحصول على قرض دون فائدة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- ✓ الحصول على تجهيزات خارج الرسم؛
- ✓ الإعفاء من جميع حقوق تسجيل العقود المتضمنة تأسيس الشركات المنشأة من طرف الشباب المستثمر المستفيد من الإعانة.

3–مراحل دراسة المشروع على مستوى الوكالة:

1–مرحلة الانجاز: وهنا يقوم الشخص المعني بالمشروع، بإيداع ملف يتكون من مجموعة من الوثائق تطلبها الوكالة؛

2–مرحلة دراسة المشروع من طرف الوكالة : في هذه المرحلة تقوم الخلية المكلفة بالمرافقة الموجودة على مستوى الوكالة بالدراسة التقنو اقتصادية, ويتكون الملف التقنو اقتصادي من الميزانية المالية تحتوي على تكلفة المشروع, الميزانية الافتتاحية, جدول حسابات النتائج, الميزانيات التقديرية لمدة 05 سنوات, مخطط عمل, لتتم المصادقة على شهادة التأهيل؛

3–مرحلة إيداع الملف لدى بنك من اختيار اللجنة : تقوم اللجنة بعد أن تطلب من المستثمر تكوين وثائق الملف الخاص بالقرض البنكي، لتقوم الوكالة بإيداع هذا الملف لدى بنك تقوم هي باختياره بنفسها؛

الفرع الثاني : الإجراءات المتبعة من طرف بنك الجزائر الخارجي BEA –وكالة تقرت– لتمويل مؤسسة مصغرة في ظل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ .

سنتطرق إلى المراحل التي يتبعها بنك الجزائر الخارجي –وكالة تقرت– للوصول إلى قرار منح قرض وتختلف الإجراءات حسب طبيعة القرض (طويل أو متوسط أو قصير الأجل) وهذا من ناحية الوثائق المطلوبة و التقنيات المتبعة:

1– الدراسة التقنية للمشروع:

أثناء الدراسة الميدانية لبنك الجزائر الخارجي– وكالة تقرت– اطلعنا على ملف أحد الشباب المستفيدين من تمويل مؤسسة مصغرة وحاولنا إظهار الخطوات الواجب إتباعها لإنشاء مؤسسة مصغرة وسوف نقوم بشرح هذه الخطوات بالتفصيل:

المرحلة الأولى: إيداع ملف إنشاء مؤسسة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ

ملف القرض الاستثماري:

- طلب خطي يوضح من خلاله الزبون احتياجاته للقرض؛
- نسخة لشهادة من السجل التجاري مصادق عليها؛
- التصريح بالوجود (للضرائب) ؛
- تصريح بالاشتراكات في صندوق لغير الأجراء؛
- قرار بمنح امتياز من طرف الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار؛
- حالة وضعية و تقديرية للأعمال المنجزة من طرف مكتب هندسة معمارية معتمد؛
- وثائق خاصة بتقييم موجودات الزبون، بمعنى فاتورة شكلية للمعدات الخاصة بالمشروع؛
- وثائق عن الموجودات المراد وضعها كرهن لدى البنك ؛

المرحلة الثانية : دراسة الملف

بعد تقديم الملف لفرع الوكالة يتولى المكلف بالدراسة فحص الطلب المقدم إليه من حيث استيفائه للشروط المنصوص عليها حيث يركز على الجوانب التالية:

- **طبيعة المشروع:** إنشاء مؤسسة مصغرة متخصصة في نشاط النجارة العامة؛
- **مدة القرض:** ثمانية (08) سنوات؛
- **نوع القرض المطلوب:** قام صاحب المؤسسة بطلب قرض متوسط الأجل بمبلغ2.483.963,12 دج بدون فائدة؛
- **طبيعة المساعدات المراد الحصول عليها:** إن المساعدات المرجوة من طرف المستثمر تتمثل في الامتيازات الجبائية وكذا المالية التي جاء بها الجهاز الجديد لدعم تشغيل الشباب؛
- **الغرض من القرض:** يتعلق المشروع بتمويل مؤسسة مصغرة (A) لغرض إنشائها من أجل نشاط النجارة العامة حيث تقدر تكلفة المشروع بـ: 2.483.963,12 دج , منها 24.839,63 دج يتكفل بها صاحب المشروع أي 1% من التكلفة, والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ تقدم بـ : 29% أي 720.349,30 دج, أما البنك يساهم بنسبة 70% أي يساهم بمبلغ 1.738.744,18 دج.
- **–هيكل التمويل:** يتمثل هيكل التمويل في نسبة مساهمة العميل, البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وهي مفصلة كما يلي:

جدول رقم (1):هيكل تمويل المشروع للمؤسسة (A)

البيان	المساهمة	المبلغ (دج)
التمويل الذاتي (مساهمة صاحب المشروع)	%1	24.839,63
قرض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	%29	720.349,30
القرض البنكي (بنك الجزائر الخارجيBEA)	%70	1.738.744,18
المجموع	%100	2.483.963,12

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

–هيكل الاستثمار: يشكل هيكل الاستثمار العتاد الذي يحتاجه العميل

جدول رقم (2): توزيع تكلفة المشروع

البيان	المبلغ (دج)
مصاريف أولية	135.245,18
معدات إنتاج	1.660.256,40
لوازم و تجهيزات	538.461,54
الضرائب والرسوم	70.000,00
رأس المال العامل	80.000,00
المجموع	2.483.963,12

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من بنك الجزائر الخارجي وكالة تقرت BEA

2–الدراسة المالية للمشروع:

–قيمة القرض المطلوب: يعمل البنك على توضيح مجموعة من التعليمات بخصوص القرض المطلوب و المتمثلة في موارد التمويل, المبلغ, مدة القرض, مدة الإعفاء و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(3): قيمة القرض المطلوب

موارد التمويل	المبالغ	المدة	مدة الإعفاء
القرض	1.738.744,18	08 سنوات	03 سنوات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من بنك الجزائر الخارجي وكالة تقرت BEA

- **الفاتورة الشكلية للمشروع:** تحتوي على جميع المعلومات والبيانات الخاصة بالمشروع والمتمثلة في المواد المراد شرائها, كذلك اسم المستفيد وعنوانه ورقم تسجيله الضريبي (الملحق رقم 1)؛
- **اتفاقية القرض:** بعد أن يقوم البنك بدراسة الملف و يتأكد من استيفائه لجميع الشروط المطلوبة يعطي الموافقة على منح القرض ثم يقوم بإبرام عقد يتضمن المعلومات الخاصة بالقرض.

الوثائق المحاسبية الخاصة بالمشروع:

1– الميزانية الافتتاحية للمشروع (الملحق رقم2)؛

2– الميزانيات التقديرية التي تغطي ثمانية سنوات من القرض (الملحق رقم 3)؛

3– جدول حسابات النتائج التقديرية لثمانية سنوات (الملحق رقم 4)؛

بعد استيفاء مختلف جوانب دراسة الملف تم قبول ملف صاحب مشروع إنشاء مؤسسة مصغرة ثم منحه شهادة التأهيل للاستفادة من التمويل الثلاثي من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(الملحق رقم5) وملف الدراسة التقنو اقتصادية.

المرحلة الثالثة: إيداع الملف على مستوى الوكالة البنكية

يتوجه الشاب إلى البنك الذي تختاره الوكالة وهذا بهدف طلب قرض من البنك.

المقابلة وطلب القرض: يجب أن يكون للزبون حساب و إلا فعليه فتح حساب باسمه قبل أن يطلب القرض ثم يستطيع الزبون أن يطلب بطاقة بنكية من البنك, ومن ثم يتوجه الزبون لرئيس مصلحة العلاقات مع الزبائن لوضع طلب قرض بنكي, ويستفسر عن الوثائق الواجب توفرها في طلبه والضمانات المطلوبة؛

المرحلة الرابعة: دراسة الملف من قبل الوكالة البنكية

في هذه المرحلة يتم دراسة الملف من طرف البنك وهذا من أجل منح قرض للمؤسسة المراد إنشاؤها وهو عبارة عن قرض متوسط الأجل يمنح لمدة 08 سنوات.

1– مصلحة العلاقات مع الزبائن:

- يقوم رئيس مصلحة العلاقات مع الزبائن بتسجيل الطلب في دفتر خاص بالقروض؛
- يقوم بإدخال معلومات القرض على مستوى برنامج الإعلام الآلي الخاص بالبنك (DELTA)؛
- برنامج (DELTA) يقدم لنا الرقم الترتيبي للملف؛
- لابد أن يتأكد رئيس مصلحة العلاقات مع الزبائن بأن صاحب الملف ليس لديه التزامات مع بنوك أخرى, وهذا من خلال إرسالية للمركز الوطني للأخطار (مركزية الأخطار)؛
- يقوم بالدراسة التقنية للقرض (الملحق رقم 6) خلال فترة محددة (مدة لا تتجاوز 15 يوم)؛

ثم يقوم بتقديم الملف إلى لجنة القروض بالوكالة البنكية, وهذه اللجنة تتكون من:

- مدير الوكالة؛
- رئيس مصلحة العلاقات مع الزبائن؛
- رئيس مصلحة الالتزامات.

وبدورها هذه اللجنة تقوم بتحرير رأيها في الملف ثم يحول الملف إلى مصلحة الالتزامات.

2–مصلحة الالتزامات:

من مهامها:متابعة الملف في الحالات التالية:

- عدم تسديد العميل لأقساط القرض؛
- إمضاء سندات لأمر عند تسديد العميل للأقساط.

1–تتأكد من أن ملف العميل تام وهذا من خلال الوثائق التالية:

- نسخة من السجل التجاري؛
- شهادة الامتيازات الضريبية من مصلحة الضرائب؛
- نسخة من بطاقة الرقم الجبائي.

2– تقوم بتحرير الموافقة على القرض (الملحق رقم 7)؛

3–تقوم بتحرير جدول استهلاك القرض بعد التأكد من المساهمة الشخصية للعميل 1% ومساهمة الوكالة 29% موجودة في الحساب؛

4–التأكد من وجود ضمانات القرض المتمثلة في رهن العتاد والتأمين على جميع الأخطار وشهادة من الصندوق الوطني لضمان القروض؛

5–عند تسديد كل قسط تضع أمام صاحب المشروع سندات لأمر للإمضاء ويضع عليهم التاريخ والطابع الجبائي .

المرحلة الخامسة: وهنا تتم العودة إلى فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بعد الحصول على الموافقة البنكية مرفقا بوثائق أخرى.

المرحلة السادسة: بعد الحصول على موافقة الوكالة يقوم صاحب المشروع بتوقيع الشروط بينه وبين الوكالة والبنك, ويتحصل على قرار منح الامتيازات الضريبية والإعانات المالية الخاصة بالانجاز مرحلة الإنشاء (الملحق رقم 8) من طرف فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

المرحلة السابعة: يقوم البنك بدفع مساهمته وتسليم صك باسم المورد لصاحب المشروع, والذي بدوره يقوم باقتناء العتاد وتهيئة مكان إقامة المشروع والدخول في مرحلة الاستغلال؛

المرحلة الثامنة: يعود المستثمر إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لمعاينة انطلاق المشروع و إجراء الرهن الحيازي لفائدة البنك و كذلك الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المطلب الثاني: إحصائيات حول تمويل بنك الجزائر الخارجي BEA للقطاع الصناعي

من أجل تقييم تجربة بنك الجزائر الخارجي في تمويل المشاريع الصناعية خلال الفترة 2012-2016 سوف نقوم بتقديم مجموعة من الإحصائيات المتعلقة بمساهمة البنك في تمويل المشاريع الصناعية خلال هذه الفترة.

الفرع الأول:إحصائيات حول عدد المشاريع الممولة من طرف بنك الجزائر الخارجي- وكالة تقرت-

جدول رقم (4): عدد المشاريع الممولة من طرف بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
قروض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	01	04	08	12	00
قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ	08	22	39	13	03
قروض الصندوق الوطني للتأمين على الشغل CNAC	02	06	25	09	02
قروض صناعية	01	04	03	04	01
قروض عقارية	01	02	06	08	01
المجموع	13	38	81	46	07

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من بنك الجزائر الخارجيBEA–وكالة تقرت–

التحليل:من خلال الجدول الذي يمثل عدد المشاريع الممولة من طرف بنك الجزائر الخارجي وكالة تقرت خلال الفترة من 2012-2016 حيث نلاحظ زيادة عدد المشاريع الممولة من طرف البنك من الفترة 2012 إلى سنة 2014, ويعود سبب تزايد عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة وسبب ذلك لسياسة الدولة كانت مشجعة لمنح القروض (أي شاب تقدم لطلب قرض يمنح له), أما خلال الفترة 2015-2016 هناك انخفاض في عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة ويعود ذلك لتعثر القروض, وتوقف الدولة عن منح القروض لبعض القطاعات (كالخدمات) لأن الدولة وجدت اتجاهات المستثمرين كلها نحو قطاع الخدمات, وفي المقابل تشجع بعض القطاعات الأخرى (الصناعي و الفلاحي), سياسة التقشف التي تتبعها الدولة, الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

الفرع الثاني:إحصائيات حول عدد المشاريع المقبولة والمرفوضة في قطاع الصناعة خلال فترة 2012-2016:

جدول رقم (5): عدد المشاريع المقبولة والمرفوضة في قطاع الصناعة خلال الفترة2012–2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الملفات المودعة	01	08	06	09	02
عدد الملفات المقبولة	01	04	03	04	01
عدد الملفات المرفوضة	00	04	03	05	01
نسبة الملفات المقبولة (%)	100	50	50	44.44	50
نسبة الملفات المرفوضة (%)	00	50	50	55.55	50

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من بنك الجزائر الخارجيBEA–وكالة تقرت–

التحليل:

من خلال هذا الجدول الذي يمثل حجم الملفات المودعة, المقبولة والمرفوضة من قبل البنك ونسبها خلال الفترة 2012-2016 نلاحظ خلال الفترة من 2012-2013 زادت عدد الملفات المودعة وهذه النتيجة تبين أن المستثمرين يقبلون على هذا النوع من الاستثمارات أما الفترة من 2013-2014 انخفضت وهذا يدل على عدم إقبال المستثمرين على هذا النوع من المشاريع وذلك بسبب الصعوبات التي تواجههم وعدم وجود تحفيزات كافية للاتجاه نحو الاستثمار فيه, ثم ارتفعت عدد الملفات خلال الفترة2014-2015 زيادة الاهتمام بهذا القطاع من طرف السلطات وتشجيعها للاستثمار, ثم انخفضت خلال الفترة2015-2016 وهذا راجع لعدم اهتمام السلطات بهذا النوع من الاستثمار.

أما بالنسبة للملفات المقبولة خلال الفترة 2012-2013 قد تم قبول الملف المودع لدى البنك, وخلال الفترة2013-2015 فإنه انخفض عدد الملفات المقبولة بالنسبة للملفات المودعة والسبب يعود لتفادي الوقوع في مخطر عدم السداد والأوضاع التي تعيشها الدولة.

وبالنسبة للملفات المرفوضة خلال الفترة من 2012-2013 انعدام الملفات المرفوضة وخلال الفترة 2013-2014 تم رفض نصف الملفات المودعة وهذا يرجع الوضعية الاقتصادية للدولة وخلال الفترة2014-2015 زادت عدد الملفات المرفوضة وهذا يرجع إلى عدة أسباب منها القروض المتعثرة, سياسة التقشف التي تتبعها الدولة, وتوجه المستثمرين نحو القطاعات الأخرى.

الفرع الثالث:عوائق تمويل القطاع الصناعي

–العوائق الداخلية:

- ✓ انعدام عمليات المتابعة وتسيير القروض وضعف مراقبة الأموال الممنوحة؛
- ✓ عدم توفر طرق إقراض خاصة بالمناطق أو القطاعات (الزراعة, الصناعة...) مع تطبيق معدلات الفائدة بطريقة موحدة على كل أنواع القروض الطويلة أو القصيرة المدى؛
- ✓ الضعف الكبير في تحليل طلبات المقترضين.

–العوائق الخارجية:

- ✓ سلوك المستثمرين: إن ضعف النتائج المحققة من طرف البنوك حول تمويل القطاع الصناعي يعود في بعض الأحيان إلى تخوف البنك من التعامل مع هذا النوع نظرا للعديد من الخصائص التي يتسم بها قطاع الصناعة والتي تؤدي في أغلب الأحيان إلى عدم تحقيق المردودية لكلا الطرفين؛
- ✓ التفاوت الملاحظ مابين المعايير التشريعية وواقع البنوك.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تطرقنا إلى سياسة و إجراءات تقديم القروض التي تظهر لنا حرص البنك في تعامله مع عملائه و دقته في الإجراءات التي يتخذها عند دراسة طلب القرض.

كما أننا تطرقنا إلى أهم الخطوات التي يمر بها ملف طلب القرض و الشروط الواجب توفرها فيه، و الوثائق العامة اللازمة التي يعتمد عليها البنك في دراسته و معالجة ملفات القرض وكذا مساهمته في التمويل.

إن دراسة ملفات القرض تعتمد علي أساليب و تقنيات دقيقة ، تسمح للمكلف بها بتحليل الوثائق المقدمة له عن طريق مجموعة من القوانين و العلاقات و الحسابات التي تظهر له الوضعية المالية و المحاسبية الحقيقية لطالب القرض ، كما أن النتائج المتوصل إليها تساعده في اتخاذ القرار المناسب بقبول منح القرض أو رفضه.

الخـــــاتمـة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع ، تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه البنوك التجارية في إنعاش الاقتصاد الوطني فهو يعتبر أحد وسائل التمويل الفعال إذ يمكن القول أنه المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي الوطني إلى حد الآن ، وذلك من خلال المساهمة في تنمية الاقتصاد عن طريق تقديم رؤوس الأموال على شكل قروض للفئات والمؤسسات في مجال الاستثمار مقابل الحصول على فائدة ، فالتطورات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في الآونة الأخيرة كانت نتيجة العمل المتواصل للجهاز المصرفي.

وقد حاولنا من خلال موضوعنا هذا والمتعلق بتمويل البنوك للقطاع الصناعي ، إبراز الدور الفعال الذي تلعبه المصارف في تمويل المشاريع الصناعية متوقف على الدراسة الموضوعية والفعالة لأهم الجوانب المتعلقة بها، وذلك بالتطرق إلى الإجراءات العملية التي تقوم بها البنوك التجارية عند تمويلها للقطاع الصناعي ، وهذا ما قمنا بدراسته والإطلاع عليه أثناء فترة التربص بالبنك.

نتائج الدراسة:

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

1. بنك الجزائر الخارجي يعمل على دفع عجلة التنمية من خلال منح القروض لطالبي القروض؛
2. بنك الجزائر الخارجي يقدم قروض قصيرة, متوسطة وطويلة المدى؛
3. يتعامل البنك بحذر عند منحه للقروض للتقليل من أخطار عدم السداد.

الاقتراحات والتوصيات:

- ✓ تعزيز مكانة وموقع الصناعة في الاقتصاد الوطني وتشجيعها وتزويدها بالخدمات بما يبرهن على أهمية موقعها في مجمل الاهتمامات الاقتصادية؛
- ✓ العمل على تطوير الإمكانيات من أجهزة تكنولوجية والعمل على تكوين إطارات عاملة فنية؛
- ✓ على البنك أن يولي اهتمام أكبر للمشاريع التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- ✓ ضرورة وجود نظام معلوماتي جد محكم نجد أن توفر المعلومات أساسي في مثل هذا النوع من الاستثمارات, وأهم ما يمكن فعله هو إنشاء شبكة معلوماتية بين مختلف المصالح المكلفة بدراسة المشاريع الاستثمارية ومتابعتها, وذلك من أجل السيطرة التامة على معطيات التسيير.

أفاق الدراسة:

لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث ونقترحها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات نأمل أن تنال حقها من الدراسة والتحليل في المستقبل وهي:

- ✓ مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه من خلال تمويله للمشاريع الاستثمارية بالقروض؛
- ✓ دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الصناعي.

وفي الأخير نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا ولو بقدر ضئيل من الإلمام بجوانب هذا الموضوع.

قائمـة المـراجـع

قائمة المراجع:

الكتب:

1- أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية** ، دار العلوم لنشر و التوزيع, 2008 .

2- حسن أحمد شحاتة، **التلوث البيئي ومخاطر الطاقة**، ط2 ، الدار العربية للكتاب، القاهرة،2003 .

3- كمال بكري، **التنمية الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية,1984.

4- فؤاد مرسي، **المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية**، مطبعة الأديب بغداد,1977 .

5- طارق الحاج, **مبادئ التمويل**, دار الصفاء للنشر و التوزيع, الأردن, 2002.

6- محمد عبد العزيز عجمية, صبحي تادريس قريصة, **مذكرات في التنمية والتخطيط**, الدار الجامعية للنشر والتوزيع, الإسكندرية, 1986.

7- هيثم صاحب عجام, علي محمد سعود, **التمويل الدولي**, دار الكندي للنشر والتوزيع, الأردن, 2002.

8- هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان،2000 .

المذكرات:

1- بالي حمزة, **إدارة الأخطار الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة تشخيص لواقع التأمين في الجزائر–دراسة حالة مركب تمييع الغاز بسكيكدة**, أطروحة دكتوراه, تخصص تسيير المنظمات, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة أمحمد بوقرة–بومرداس, 2015.

2- بن قيراط عبد العزيز ، و آخرون ، **تمويل المشاريع الاستثمارية**، مذكرة ماستر, جامعة العقيد الحاج لخضر – باتنة, 2009.

3- بن لعمودي جليلة, **"إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة2003–2010" دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي "SPL " بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت**, مذكرة ماجستير, تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي مرباح–ورقلة, 2012.

4– فاطمة الحاج قويدر,**التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية :دراسة حالة شركة Cap-Ti للخدمات الاستشارية خلال الفترة 2009–2012**, مذكرة ماستر, تخصص مالية مؤسسة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي مرباح– ورقلة, 2012.

5– حسام أحمد أبووطفة, **"استخدام عملية التحليل الهرمي في تحديد أولويات القطاع الصناعي في فلسطين من أجل تحقيق التنمية المستدامة"**, مذكرة ماجستير, تخصص اقتصاد التنمية, كلية التجارة, الجامعة الإسلامية – غزة, 2014.

6– محمد جمال محمد نوفل,"**العوامل المؤثرة على إنتاجية الصناعات الصغيرة في فلسطين" دراسة تطبيقية على الصناعات المعدنية في قطاع غزة**, مذكرة ماجستير, تخصص إدارة أعمال, كلية التجارة, فلسطين, 2006.

7– محمد زوزي, **" تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر" دراسة حالة ولاية غرداية**, أطروحة دكتوراه, تخصص اقتصاد التنمية, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي مرباح– ورقلة, 2010.

8– معوش إيمان, بورحلة نسيمة, **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام**, مذكرة ماستر, تخصص اقتصاديات المالية والبنوك, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة آكلي محند, البويرة, 2015.

9– هبري نصيرة، **التطور الصناعي في الجزائر وآثاره السلبية على البيئة**، مذكرة ماجستير غير منشورة, كلية الاقتصاد وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، الجزائر, 2003.

المجلات:

1– سمير بوختالة, محمد زرقون,2015," **دور قطاع صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر"دراسة اقتصادية تحليلية**, المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي مرباح –ورقلة, العدد02؛

2– ياسر عبد طه الشرفا, 2013, **"أهمية دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع و الاستصناع الموازي" دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين**, مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات, العدد الخامس.

الملتقيات:

1– عروب رتيبة, بوسبعين تسعديت, مداخلة بعنوان:"**أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر حقائق وآفاق...**", ملتقى وطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية...أم قطيعة, جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم, يومي 23و24 أفريل 2012؛

2- عية عبد الرحمان, بلقيوس عبد القادر, مداخلة بعنوان:" **تقييم مدى نجاعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الاندماج في نظام اقتصاد السوق**", ملتقى وطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية...أم قطيعة, جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم, يومي 23و24 أفريل 2012.

الملاحق

الملحق 01: الفاتورة الشكلية للمشروع

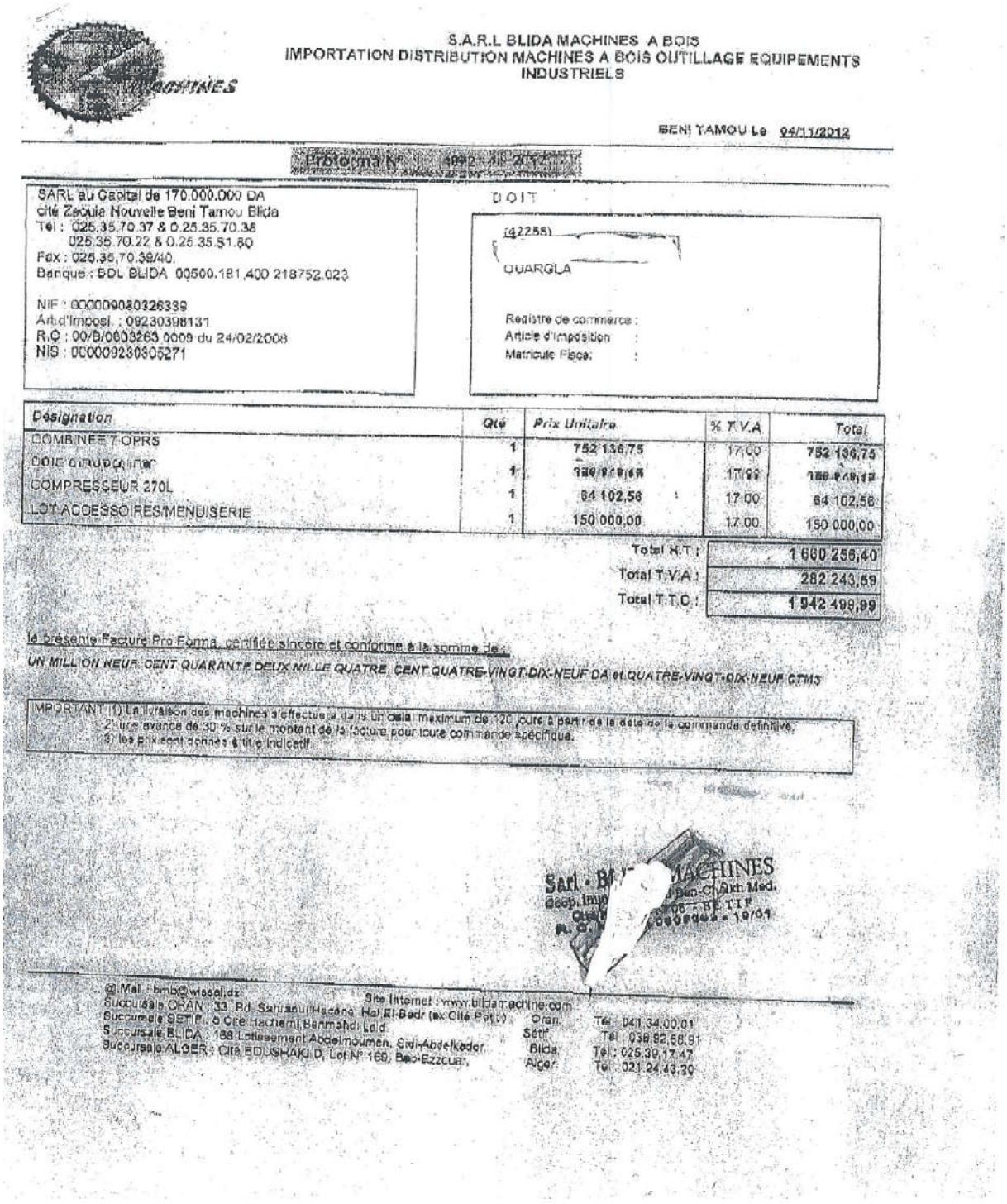

S.A.R.L BLIDA MACHINES A BOIS
IMPORTATION DISTRIBUTION MACHINES A BOIS OUTILLAGE EQUIPEMENTS INDUSTRIELS

BENI TAMOU Le 04/11/2012

Proforma N° 1092 /11/2012

SARL au Capital de 170.000.000 DA
Cité Zeoula Nouvelle Beni Tamou Blida
Tél : 025.35.70.37 & 0.25.35.70.38
025.35.70.22 & 0.25.35.51.80
Fax : 025.35.70.39/40.
Banque : BDL BLIDA 00560.181.400 218752.023

NIF : 000009080326339
Art.d'Imposi. : 09230398131
R.C : 00/B/0003263 0009 du 24/02/2009
NIS : 000009230805271

DOIT

(42255)
OUARGLA

Registre de commerce :
Article d'imposition :
Matricule Fisca :

Désignation	Qté	Prix Unitaire	% T.V.A	Total
COMBINEE 7 OPRS	1	752 136,75	17,00	752 136,75
DOIE GRUPOLINAR	1	[illegible]	17,00	[illegible]
COMPRESSEUR 270L	1	84 102,56	17,00	84 102,56
LOT ACCESSOIRES/MENUISERIE	1	150 000,00	17,00	150 000,00
		Total H.T :		1 660 259,40
		Total T.V.A :		282 243,59
		Total T.T.C :		1 942 499,99

Le présente Facture Pro Forma, certifiée sincère et conforme à la somme de :
UN MILLION NEUF CENT QUARANTE DEUX MILLE QUATRE CENT QUATRE-VINGT-DIX-NEUF DA et QUATRE-VINGT-DIX-NEUF CTMS

IMPORTANT : 1) La livraison des machines s'effectuera dans un délai maximum de 120 jours à partir de la date de la commande définitive.
2) une avance de 30 % sur le montant de la facture pour toute commande spécifique.
3) les prix sont donnés à titre indicatif

SARL BLIDA MACHINES
Capital Social 170.000.000 DA
Zone Industrielle Beni Tamou - Blida
N° RC 00/B/0003263 0009 - 19/01

@ Mail : bmb@wissal.dz Site Internet : www.blidamachine.com
Succursale ORAN : 33, Bd. Sahraoui Hassene, Hai El-Badr (ex Cité Petit) Oran Tél : 041.34.00.01
Succursale SETIF : 9 Cité Hachemi Benmahdi Said Sétif Tél : 036.82.66.91
Succursale BLIDA : 188 Lotissement Abdelmoumen, Sidi-Abdelkader Blida Tél : 025.39.17.47
Succursale ALGER : Cité BOUSHAKI D, Lot N° 168, Bab-Ezzouar Alger Tél : 021.24.43.30

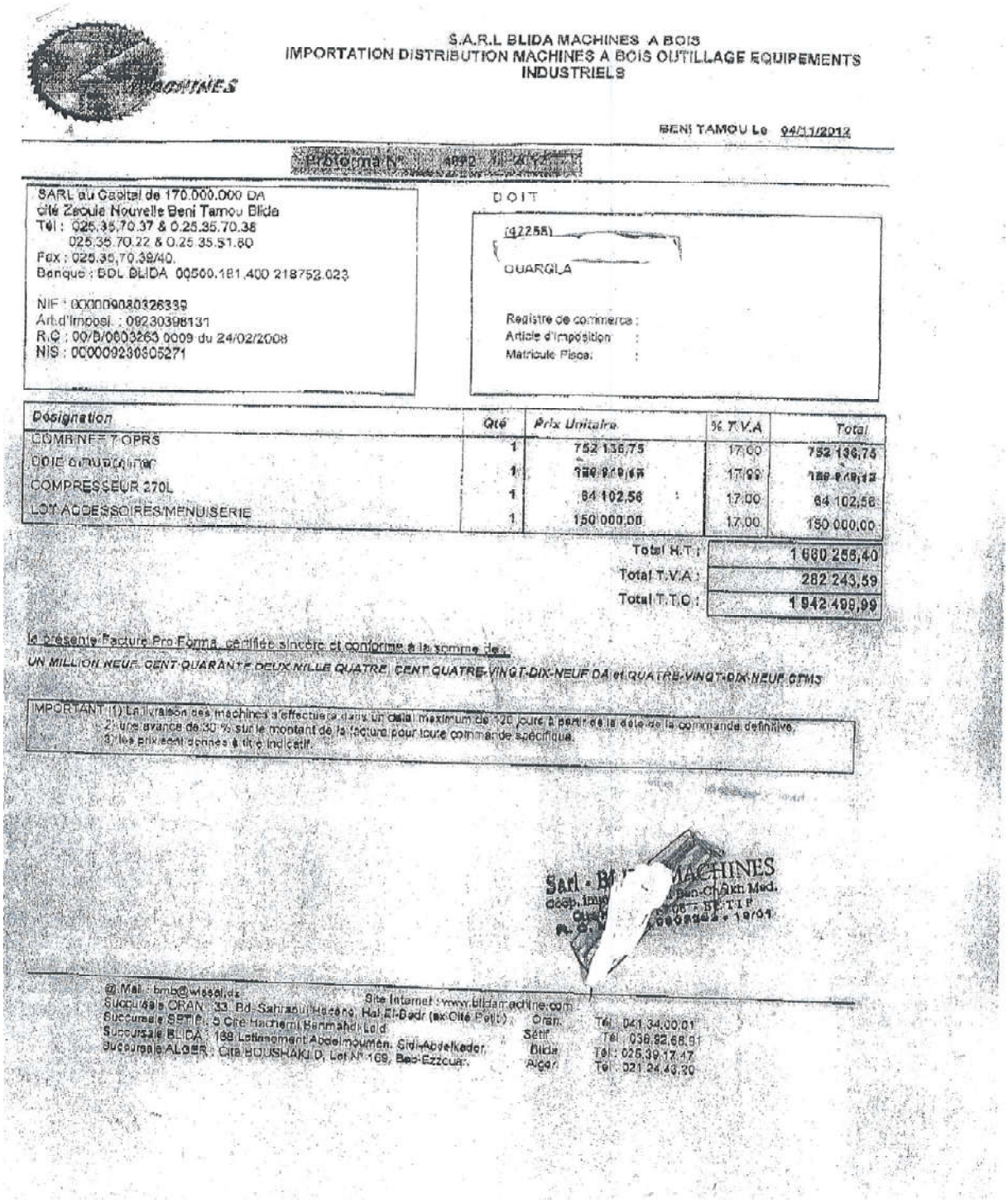

S.A.R.L BLIDA MACHINES A BOIS
IMPORTATION DISTRIBUTION MACHINES A BOIS OUTILLAGE EQUIPEMENTS INDUSTRIELS

BENI TAMOU Le 04/11/2012

Proforma N° 4892 /11/2012

SARL au Capital de 170.000.000 DA
cité Zaoule Nouvelle Beni Tamou Blida
Tél : 025.35.70.37 & 0.25.35.70.38
025.35.70.22 & 0.25.35.51.60
Fax : 025.35.70.39/40.
Banque : BDL BLIDA 00500.181.400 218752.023

NIF : 000009030326339
Art.d'Imposi. : 09230398131
R.C : 00/B/0003263 0009 du 24/02/2008
NIS : 000009230305271

DOIT

(47258)
[redacted]
OUARGLA

Registre de commerce :
Article d'imposition :
Matricule Fisca. :

Désignation	Qté	Prix Unitaire	% T.V.A	Total
COMBINE 7 OPRS	1	752 136,75	17,00	752 136,75
DOIE combinée	1	[illegible]	17,00	[illegible]
COMPRESSEUR 270L	1	64 102,56	17,00	64 102,56
LOT ACCESSOIRES/MENUISERIE	1	150 000,00	17,00	150 000,00

Total H.T :	1 660 256,40
Total T.V.A :	282 243,59
Total T.T.C :	1 942 499,99

la présente Facture Pro-Forma, certifiée sincère et conforme à la somme de :
UN MILLION NEUF CENT QUARANTE DEUX MILLE QUATRE CENT QUATRE-VINGT-DIX-NEUF DA et QUATRE-VINGT-DIX NEUF CTMS

IMPORTANT : 1) La livraison des machines s'effectuera dans un delai maximum de 120 jours à partir de la date de la commande definitive.
2) une avance de 30 % sur le montant de la facture pour toute commande spécifique.
3) les prix sont donnés à titre indicatif.

Sarl - BM - MACHINES
Bab-Ch'Kh Med.
RC : B[illegible]T I F
[illegible] 19/91

@ Mail : bmb@wissal.dz Site Internet : www.blidamachine.com
Succursale ORAN : 33, Bd Sahraoui Hacène, Hai El-Badr (ex Cité Petit) Oran Tél : 041.34.00.01
Succursale SETIF : 5 Cité Hachemi Benmahdi Ladi Sétif Tél : 036.82.66.91
Succursale BLIDA : 189 Lotissement Abdelmoumen, Sidi-Abdelkader, Blida Tél : 025.39.17.47
Succursale ALGER : Cité BOUSHAKI D, Lot N° 169, Bab-Ezzouar. Alger Tél : 021.24.40.30

الملحق 02: الميزانية الافتتاحية

N°Dossier :	9667
Raison sociale	
Nom et Prénom du Gérant :	
Activité :	ARTISAN MENUISIER (MENUISERIE)

(D.4) BILAN D'OUVERTURE

ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
2- INVESTISSEMENT		*1- FONDS PROPRES*	24 839,63
Frais Préliminaires	135 245,18		
Equipements de production	1 660 256,40		
Outillages	0,00		
Materiel Roulant	538 461,54		
Matriels de bureau	0,00		
Materiels informatiques	0,00		
Aménagement	0,00		
Autres	70 000,00		
3- STOCKS			
Matieres et Fournit	0,00		
4- CREANCES		*5- DETTES D'INVESTISSEMENT*	
Caisse et banque	80 000,00	Emprunts bancaires(CMT)	1 738 774,18
Frais de la location	0,00	Autres emprunts (PNR Classique)	720 349,30
		Autres emprunts (PNR LO)	0,00
		Autres emprunts (PNR VA)	0,00
T O T A L	2 483 963,12	T O T A L	2 483 963,12

ANSEJ

الملحق 03: الميزانيات التقديرية لـ 08 سنوات

N°Dossier : 9667
Raison sociale
Nom et Prénom du Gérant :
Activité : ARTISAN MENUISIER (MENUISERIE)

Bilan Prévisionnels

ACTIF	1er année		2 ème année		3 ème Année		4 ème année			
2-INVESTISSEMENTS	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
Frais Préliminaires	2 403 963,12	307 766,98	2 096 196,13	2 403 963,12	615 533,97	1 788 429,15	2 403 963,12	923 300,95	1 480 662,17	2 403 963,12	1 231 067,93	1 172 895,18
Equipements de Production	135 245,18	27 049,04	108 196,14	135 245,18	54 098,07	81 147,11	135 245,18	81 147,11	54 098,07	135 245,18	108 196,14	27 049,04
Cheptel	1 730 256,40	173 025,64	1 557 230,76	1 730 256,40	346 051,28	1 384 205,12	1 730 256,40	519 076,92	1 211 179,48	1 730 256,40	692 102,56	1 038 153,84
Outillages	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Equipements Roulant	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Materiels de bureau	538 461,54	107 692,31	430 769,23	538 461,54	215 384,62	323 076,92	538 461,54	323 076,92	215 384,62	538 461,54	430 769,23	107 692,31
Materiels informatiques	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aménagement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3-STOCKS												
Matieres et Fournit			0,00		0,00	0,00		0,00	0,00		0,00	0,00
4- CREANCES												
la caisse			1 223 183,37			1 710 623,45			2 160 056,21			2 622 778,40
Banque			366 955,01			513 187,03			648 016,86			786 833,52
Frais de location			856 226,36			1 197 436,41			1 512 039,35			1 835 944,88
T O T A L			3 319 379,50			3 499 052,60			3 640 718,38			3 795 673,58
PASSIF												
1- FONDS PROPRES												
Resultat en Inst D'affect.			24 839,63			24 839,63			24 839,63			24 839,63
5- DETTES D'INVESTISS												
Emprunts bancaires			1 738 774,18			1 738 774,18			1 738 774,18			1 738 774,18
Autres emprunts (ANSEJ)			720 349,30			720 349,30			720 349,30			720 349,30
Dettes fournisseurs												
Dettes à court terme												
Détention pour compte												
Dettes d'exploitation			0,00			0,00			0,00			0,00
RÉSULTATS			0,00			0,00			0,00			0,00
T O T A L			835 416,39			1 015 089,48			1 156 755,26			1 311 710,47
			3 319 379,50			3 499 052,60			3 640 718,38			3 795 673,58

الملاحق

N°Dossier :	9367
Raison sociale	
Nom et Prénom du Gérant :	
Activité :	ARTISAN MENUISIER (MENUISERIE)

ACTIF	5 ème Année			6 ème Année			7 ème Année			8 ème Année		
	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
2-INVESTISSEMENTS	2 403 963,12	1 538 834,92	865 128,20	1 730 256,40	1 038 153,84	692 102,56	1 730 256,40	1 211 179,48	519 076,92	1 730 256,40	1 384 205,12	346 051,28
Frais Préliminaires	135 245,18	135 245,18	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Equipements de Production	1 730 256,40	865 128,20	865 128,20	1 730 256,40	1 038 153,84	692 102,56	1 730 256,40	1 211 179,48	519 076,92	1 730 256,40	1 384 205,12	346 051,28
Cheptel	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Equipements Roulant	538 461,54	538 461,54	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Materiels de bureau	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aménagement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3-STOCKS			0,00	0,00		0,00						
Matieres et Fournit			0,00									
4- CREANCES			2 753 668,97			2 757 715,15			921 621,69			746 892,49
la caisse			826 100,69			827 314,54			276 486,51			224 067,75
Banque			1 927 568,28			1 930 400,60			645 135,18			522 824,74
Frais de location			0,00			0,00			0,00			0,00
TOTAL			3 618 797,17			3 449 817,71			1 440 698,61			1 092 943,77
PASSIF												
1- FONDS PROPRES			24 839,63			24 839,63			24 839,63			24 839,63
Resultat en Inst.D'affect.												
5- DETTES D'INVESTISS			1 391 019,35			1 043 264,51			695 509,67			347 754,84
Emprunts bancaires			720 349,30			720 349,30			720 349,30			720 349,30
Autres emprunts (ANSEJ)												
Dettes fournisseurs												
Dettes à court terme			0,00			0,00			0,00			0,00
Détention pour compte			0,00			0,00			0,00			0,00
Dettes d'exploitation			1 482 588,89			1 661 364,26			1 440 698,61			1 092 943,77
RÉSULTATS			3 618 797,17			3 449 817,71						
TOTAL												

الملحق 04:جدول حسابات النتائج

N°Dossier :	9667
Raison sociale	
Nom et Prénom du Gérant :	
Activité :	ARTISAN MENUISIER (MENUISERIE)

(D.5) TCR PREVISIONNELS

	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	ANNEE 8
Ventes marchandises								
Marchandises consommées								
Marge brute	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
Production vendue	1 248 000,00	1 372 800,00	1 510 080,00	1 661 088,00	1 827 196,80	2 009 916,48	2 210 908,13	2 431 998,94
Prestations fournies	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Matière et fournitures consom.	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Services	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Transport	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Loyers charges locatives	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Entretien et réparation	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres services	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Valeur ajoutée	1 248 000,00	1 372 800,00	1 510 080,00	1 661 088,00	1 827 196,80	2 009 916,48	2 210 908,13	2 431 998,94
Frais de personnel	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Frais divers	104 816,63	49 943,54	45 557,75	41 610,55	36 840,92	32 426,55	28 331,89	24 524,99
Assurances	48 730,92	43 857,83	39 472,05	35 524,84	31 972,36	28 775,12	25 897,61	23 307,85
Autres frais	56 085,71	6 085,71	6 085,71	6 085,71	4 868,57	3 651,43	2 434,28	1 217,14
Impôts et taxes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	44 218,16	48 639,98
TAP 2%	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	44 218,16	48 639,98
Droit de douanes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres impôts et taxes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Frais financiers	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Amortissements	307 766,98	307 766,98	307 766,98	307 766,98	307 766,98	307 766,98	307 766,98	307 766,98
Charges d'exploitation	412 583,61	357 710,52	353 324,74	349 377,53	344 607,91	340 193,53	380 317,04	380 931,95
RBE	835 416,39	1 015 089,48	1 156 755,26	1 311 710,47	1 482 588,89	1 669 722,95	1 830 591,09	2 051 066,99
IRG ou IBS	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	347 812,31	389 702,73
R.net d'exploitation	835 416,39	1 015 089,48	1 156 755,26	1 311 710,47	1 482 588,89	1 669 722,95	1 482 778,78	1 661 364,26
Cash flow net	1 143 183,37	1 322 856,46	1 464 522,25	1 619 477,45	1 790 355,88	1 977 489,93	1 790 545,77	1 969 131,24
Cash flow cumulés	1 143 183,37	2 466 039,83	3 930 562,08	5 550 039,53	7 340 395,40	9 317 885,34	11 108 431,10	13 077 562,35
Cash flow actualisés	1 068 395,67	1 155 434,07	1 195 486,40	1 235 491,59	1 276 499,00	1 409 922,99	1 276 634,38	1 403 963,36
VAN	7 537 864,35							

الملحق 05: شهادة التأهيل للاستفادة من التمويل الثلاثي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes

ANSEJ

ولاية : ورقلة
فرع : ورقلة
ملحقة : تـوقرت
شهادة رقم: 300200110/13

شهادة التأهيل للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب التمويل الثلاثي.

تعريف المؤسسة :

اسم أو التسمية الاجتماعية للمؤسسة:
عنوان المقر الاجتماعي(المقر الضريبي) :
البلدية[ ] الولاية : ورقلة
الشكل القانوني : حرفي
النشاط : حرفي نجار.(النجارة العامة).

تعريف .صاحب أو أصحاب المشروع:

الاستثمار المنجز من طرف صاحب أو أصحاب المشروع المبينين أدناه:

صاحب المشروع 1

اللقب [ ] الاسم
اللقب الأصلي للمرأة :
تاريخ الازدياد : مكان الازدياد -البلدية : الولاية : ورقلة
العنوان : ق

صاحب المشروع 2

اللقب : ..... الاسم : .....
اللقب الأصلي للمرأة : .....
تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....
العنوان : ..... ، ..... ، .....

صاحب المشروع 3

اللقب : ..... الاسم : .....
اللقب الأصلي للمرأة : .....
تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....
العنوان : ..... ، ..... ، .....

صاحب المشروع 4

اللقب : ..... الاسم : .....
اللقب الأصلي للمرأة : .....
تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....
العنوان : ..... ، ..... ، .....

طبقا لقرار اللجنة المحلية لدراسة تمويل المشاريع في دورتها رقم **2013/0015**، بتاريخ **18/09/2013** . و ردا على طلبكم للاستفادة من الامتيازات رقم **0009667** بتاريخ **2013/06/19** يسعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أن تعلمكم أنكم و استثماركم مؤهلين للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بداية من تاريخ إعداد قرار منح الامتيازات الضريبية و الإعانات المالية في إطار الإنجاز على النحو التالي، مع التقيد بالالتزامات التالية:

1/ رصد المساهمة الشخصية

2/ الاشتراك و الانخراط في الصندوق الوطني للكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع

3/ المشاركة في تكوين إجباري منظم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الإعانات المالية :

- قرض بدون فائدة .
- تخفيض نسبة الفائدة البنكية.

الامتيازات الضريبية :

1/- خلال فترة إنجاز المشروع:

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للاكتسابات العقارية الحاصلة في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات .
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لاقتناء التجهيزات و الخدمات التي تستعمل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تطبيق نسبة مخفضة بـ 5 % تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار .

2/- خلال فترة استغلال المشروع وابتداء من انطلاق النشاطات :

خلال فترة 6 سنوات ابتداء من انطلاق النشاط:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و البناءات الإضافية لمدة 6 سنوات ابتداء من تاريخ إتمامها.
- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) أو على الدخل الإجمالي (IRG) حسب الشكل القانوني .
- الإعفاء الكلي من الرسم على النشاطات المهنية (TAP).

مدة الصلاحية:

- تحدد مدة صلاحية هذه الشهادة بسنتين ابتداء من تاريخ التوقيع عليها.
- يمكن لهذه الشهادة أن تكون محل تمديد مرة واحدة.
- يجب أن يقدم طلب التمديد قبل انتهاء المدة المحددة في الشهادة الحالية.

حرر بـ ورقلة في.....: 19 سبتمبر 2013

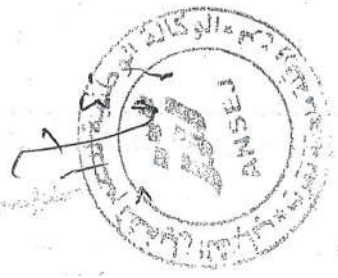

الملحق 06: الدراسة التقنية للقرض

بنك الجزائر الخارجي — Banque Extérieure d'Algérie

DIRECTION REGIONALE : SUD — **COMITE N° 05/2014 du 07/05/2014**
AGENCE : TOUGGOURT/088

ANNEXE N° 05
(INSTRUCTION N° 61/2/DG du 21 avril 2011)
FICHE TECHNIQUE

Réevaluation

Relation :
Activité : **ARTISAN MENUISERIE**
Montant de Crédit Sollicité : **1 649 480,00 DA**

1- Objet de Financement : **MATERIEL ROULANT +EQUIPEMENTS**
2- Implantation : **BLOC 117 N° 01 MEGGARINE**
3- Qualification : **ATTESTATION DE QUALIFICATION**
4- Structure d'investissement :(voir le programme d'investissement)

- Coût global **2 356 400,00 DA**

5- Structure de financement :

- Autofinancement :	**23 564,00 DA**	**01%**
- Apport ANSEJ :	**683 356,00 DA**	**29%**
- Concours sollicité :	**1 649 480,00 DA**	**70%**
- Coût global :	**2 356 400,00 DA**	**100%**

6- Conformité du dossier : Conforme
7- Garanties proposées :
- Gage et Nantissement du matériel financé en faveur de la BEA
- Délégation assurance tous risques en notre faveur
- Attestation d'adhésion au fonds de garanties (FCMG)

POINTS FORTS : ATTESTATION DE QUALIFICATION

POINTS FAIBLES :

Avis du Chargés de Clientèle : Avis favorable

Avis du Comité de Crédit « Siégeant » concerné :

LE DIRECTEUR D'AGENCE

LE CHEF S.S. ENGAGEMENTS

LE CHARGE DE LA CLIENTELES

'ELEMENT DU SERVICE

الملحق 07: اتفاقية القرض

بنك الجزائر الخارجي
شركة أسهم ذات رأس مال يقدر بـ 76.000.000.000 دج
العنوان 11 شارع العقيد عميروش- الجزائر

المديرية الجهوية : وحدة الجنوب
وكالة : تقرت

اتفاقية منح القرض المتوسط المدى

الزبون

رقم الملف 2014/018

السنة 2014

اتفاقية منح القــرض المتوسـط المـدى

بين البنك الجزائري الخارجي، مؤسسة وطنية، أنشئت بموجب أمر رقم 67-204 المؤرخ في01 أكتوبر 1967، المنشورة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 82 بتاريخ 06 أكتوبر1967، والتي تم تحويلها إلى مؤسسة وطنية اقتصادية ، شركة أسهم ذات رأسمال يقدر بستة وسبعون مليار دينار جزائري (76.000.000.000.00 دج) ، رقم الجبائي 096716010000140 مقره الاجتماعي بـ 11 شارع العـقيد عميروش ، الجـــزائر ، الممثـــل من طـــــرف السيد(مدير وكالة تـقرت الكائنة بساحة هواري بومدين تـــقـــرت.

المقرض ،

من جهة ،

و،

السيد(ة) :

المولود(ة) بتاريخ: ولاية ورقلة .

بطاقة التعريف/رخصة السياقة مسلمة بتاريخ من طرف دائرة/

العنوان :

صاحب الحساب رقم: المفتوح لدى وكالة تـــقـــرت.

المسمى أدناه "المقترض"

المقترض

من جهة أخرى،

الملحق 08: قرار منح الامتيازات الخاصة بمرحلة الإنشاء

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes

ANSEJ

ولاية : ورقلة
فرع : ورقلة
ملحقة : تقرت
شهادة رقم: 300200046/14

قرار منح الامتيازات الضريبية و الإعانات المالية الخاصة بالإنجاز مرحلة الإنشاء

المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :
- بمقتضى الأمر رقم 96- 14 المؤرخ في 24 جوان سنة 1996 ، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996، ولاسيما المادة 16 منه،
- بمقتضى الأمر رقم96-31 المؤرخ في30 ديسمبر سنة 1996، والمتضمن قانون المالية لسنة 1997 .
- بمقتضى الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 26 رجب عام 1430 الموافق ل 22 جويلية سنة 2009، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 .
- بمقتضى قانون رقم 97-02 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1997، والمتضمن قانون المالية لسنة 1998 ولاسيما المادة 46 منه.
- بمقتضى القانون رقم 03-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 الموافق 28 ديسمبر سنة 2003 ، و المتضمن قانون المالية لسنة 2004،
- بمقتضى القانون رقم 09-09 المؤرخ في 13 محرم عام 1431 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2010،
- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 02 جويلية سنة 1996 ، والمتعلق بدعم تشغيل الشباب، المعدل و المتمم .
- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10-149 المؤرخ في 02 جمادى الثانية عام 1432 الموافق ل 05 مايو سنة 2011 المتضمن تعيين السيد زمالي مراد مدير عام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، المعدل والمتمم،
-بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 1996 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-087 الذي عنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، المعدل و المتمم،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 1996 و المتضمن إنشاء للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي، المعدل و المتمم،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-297 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق ل 08 سبتمبر سنة 1996، المحدد لشروط و مستوى الإعانة الممنوحة للشباب ذوي المشاريع، المعدل و المتمم،
-بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98 -200 المؤرخ في 14 صفر عام 1419 الموافق ل 09 يونيو سنة 1998، المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، المعدل و المتمم،
-بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06- 485 المؤرخ في 03 ذو الحجة عام 1427 الموافق ل 23 ديسمبر 2006 المتضمن كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302- 089 الذي عنوانه " الصندوق الخاص لتطور مناطق الجنوب"،
-بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06- 486 المؤرخ في 03 ذو الحجة عام 1427 الموافق ل 23 ديسمبر 2006 المتضمن كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302- 116 الذي عنوانه " الصندوق الخاص للتطور الاقتصادي للهضاب العليا"،
-بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 09 أكتوبر سنة 1991، المتعلق بتحديد المناطق الواجب ترقيتها.
- بمقتضى طلب منح الامتيازات المقدمة رقم 0009667 بتاريخ 2013/06/19
- بمقتضى شهادة التأهيل رقم 300200110/13 بتاريخ 2013/09/19
- بمقتضى شهادة الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع رقم: 3001140114 بتاريخ 2014/03/24

نسخة طبق الأصل
06 أفريل 2014

يقـــــرر

المادة 01 / : يعد هذا القرار في إطار الاستثمار المؤهل للمساعدة من جهاز دعم تشغيل الشباب .

المادة 02 /: التعريف بالمؤسسة

- اسم أو التسمية الاجتماعية للمؤسسة...:
- عنوان المقر الاجتماعي(المقر الضريبي)...: محل رقم 01 كتلة 84
- البلدية: الولاية : ورقلة
- الشكل القانوني..... : حرفي
- النشاط..... : حرفي لنجار (النجارة العامة)
- رقم السجل التجاري أو وصل الإيداع :
- الرقم الجبائي..... :
- رقم المادة..... : 30199514875

ملحق قرار منح الامتيازات الضريبية و الإعانات المالية
الخاصة بمرحلة الإنجاز

التسمية الاجتماعية :(
المقر الإجتماعي: : محل رقم 01 كتلة 84
البلدية: الولاية : ورقلة

قائمة برنامج التجهيزات و العتاد الواجب اقتناؤها

رقم	التعيين	الكمية	ملاحظات
1	COMBINEE 07 OPERATIONS MINI MAX ITALIE	1	
2	TOUR A BOIS KONTOUR 1600	1	
3	COMPRESSEUR 270L BALMA ITALIE	1	
4	LOT ACCESSOIRES /MENUISERIE	1	
5	MINI TRUCK S/C GONOW	1	
6	SERVICES BANCAIRES	/	
7	SERVICES ASSURANCES	/	

ملاحظة: أنا الممضي أدناه أصرح بشرفي بأن التجهيزات المذكورة في قائمة هذه الوثيقة موجهة لإنجاز الاستثمار موضوع قرار منح الامتيازات الخاصة بمرحلة الإنجاز رقم 300200046/14تاريخ

أتعهد ، بالالتزام بالاستعمال المصرح به إلى غاية الاهتلاك التام للتجهيزات .

حرر بـ ورقلة في 01 أفريل 2014

ع /الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

توقيع و ختم المسير

الفهرس

الفهرس:

الإهداء .....
الشكر .....
ملخص البحث: V
قائمة المحتويات VI
قائمة الجداول VII
قائمة الملاحق VIII
المقدمة: ..... ب

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل القطاع الصناعي

تمهيد: 2
المبحث الأول:الإطار النظري للدراسة 3
المطلب الأول:مفاهيم عامة حول التمويل 3
الفرع الأول:مفهوم التمويل, خصائصه و أهميته 3
الفرع الثاني:أنواع التمويل و مصادره 4
المطلب الثاني:المفاهيم الأساسية للقطاع الصناعي 5
الفرع الأول: مفهوم الصناعة 5
الفرع الثاني:خصائص القطاع الصناعي وأهميته 6
الفرع الثالث:ماهية وأهداف التنمية الاقتصادية 7
المبحث الثاني:الأدبيات التطبيقية 8
المطلب الأول:الدراسات السابقة للموضوع 8
الفرع الأول:الدراسات التطبيقية 8
الفرع الثاني: الدراسات النظرية 10

المطلب الثاني:المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية 12

خلاصة الفصل: 14

الفصل الثاني: دراسة ميدانية ببنك الجزائر الخارجي – وكالة تقرت–

تمهيد: 16

المبحث الأول :منهجية الدراسة و الأدوات المستخدمة 17

المطلب الأول :تقديم بنك الجزائر الخارجي 17

الفرع الأول: نشأة و تعريف بنك الجزائر الخارجي –BEA- 17

الفرع الثاني: مهام بنك الجزائر الخارجي – وكالة تقرت- 17

المطلب الثاني: طريقة الدراسة 18

الفرع الأول:المنهج المتبع ومصادر المعلومات 18

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة 19

المطلب الثالث:الأدوات المستخدمة في الدراسة 19

المبحث الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة النتائج المتوصل إليها 19

المطلب الأول:دور بنك الجزائر الخارجي BEA –وكالة تقرت- في التمويل في ظل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ 19

الفرع الأول:تعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ 19

الفرع الثاني:الاجراءات المتبعة من طرف بنك الجزائر الخارجيBEA –وكالة تقرت- لتمويل مؤسسة مصغرة في ظل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ 22

المطلب الثاني: إحصائيات حول تمويل بنك الجزائر الخارجي BEA للقطاع الصناعي 26

الفرع الأول:إحصائيات حول عدد المشاريع الممولة من طرف بنك الجزائر الخارجي- وكالة تقرت- 26

الفرع الثاني:إحصائيات حول عدد المشاريع المقبولة والمرفوضة في قطاع الصناعة خلال فترة 2012-2016: 27

الفرع الثالث:عوائق تمويل القطاع الصناعي 28

خلاصة الفصل: 29

الخاتمة: 31

قائمة المراجع: 34

الملاحق.....34

الفهرس: 52